- جامعـــة قاصدي مربـــاح – ورقلـــة -
كليـــة الحقوق و العلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية

التخصص :دراسات أمنية و إستراتيجية

إعداد الطالب : ميساوي عز الدين
إشراف الدكتور : خميس محمد

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان :

مشاهد مستقبلية لفرضية تفكك الاتحاد الأوربي

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 21 / 5 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

االدكتور:/ رمضان محمد /جامعة قاصدي مرباح ورقلة / رئيسا

الدكتور :/ خميس محمد / جامعة قاصدي مرباح ورقلة / مشرفا و مقررا

الدكتور :/ حود ميسة إلياس / جامعة قاصدي مرباح ورقلة / مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

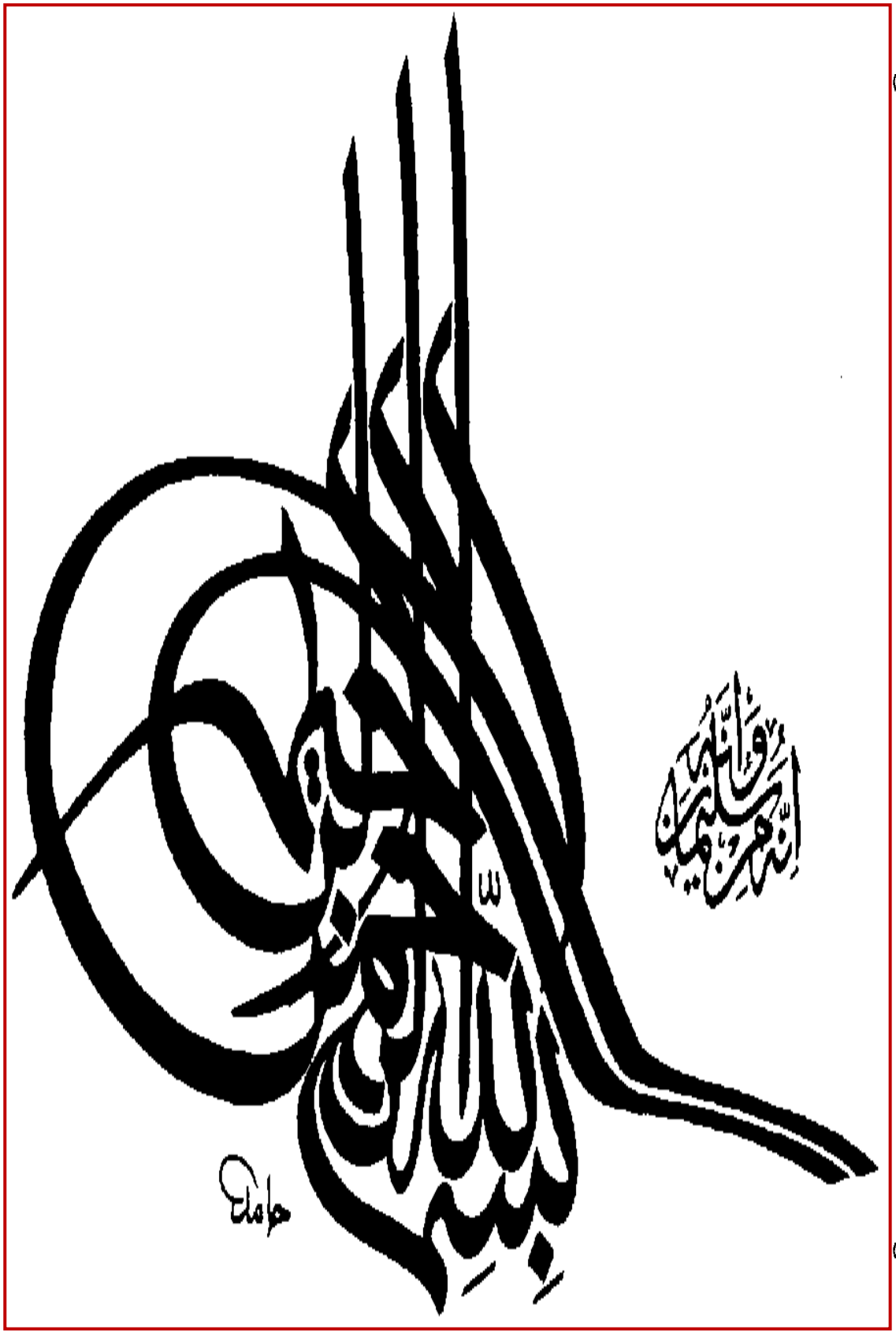
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شـــــكر وعرفـــان

أحمد الله عز وجل على أن من علينا بإتمام هذه المذكرة وأســـــأله مزيدا من النجاح والتوفيق في نجاحات مقبلة بإذنه تعالى.

ثم أتوجه بخالص الشكر و العرفان و الامتنان للأستاذ المشرف: **خميس محمد** و مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من إستعاذكم فأعيذوه،ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعا لكم فأجيبوه، ومن صنع لكـــم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ماتكافئوه فادعوا له حتى ترون أنكم كافأتموه» الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة و لم يبخل علينا بتوجيهاته وأرائه القيمة ولأساتذتنا الكرام الذين تتلمذنـــا على أيديهم طيلة مشوارنا الدراسي و الجامعي .

كما لا يفوتنـــا تقديم الشكر إلى كل من كانت له يد العون في إخـــــــراج هذه المذكرة إلى النـــــور.

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بابتسامة.

ميسلوي عز الدين

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى: رمز الصفاء والوفاء والعطاء، إلى أمي الغالية

أطال الله في عمرها.

إلى رمز العز والشموخ إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم، إلى أبي رحمه الله.

إلى إخوتي حفظهم الله ورعاهم وأطال الله عمرهم.

إلى كل الأهل والأقارب كبيرا وصغيرا إلى كل زملائي وإخوتي الذين جمعني معهم طلب العلم ونوره (دفعة 2017)

و إلى كل من عرفته من قريب و من بعيد وشاركني الحياة حلوها ومرها

إلى الأستاذ المشرف: خميس محمد و إلى كل أساتذتي وطلبة قسم العلوم السياسية

إلى من احتواهم قلبي ... إلى من شاركني في هذا المجهود و ثمرة العمل

ميساوي عزالدين

1- مقدمة :

بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية وما حملتاه من كوارث ومآسٍ وخسائر فادحة في الارواح والمعدات وجدت اوروبا نفسها ،وقد كانت المسرح الرئيسي لاحداث أعتى حربين عالميتين عرفهما التاريخ السياسي الحديث ،وجدت نفسها متهالكة ومثخنة الجراح ومثقلة بالاعباء والخسائر.اذ خرجت المانيا من الحرب وقد تجرعت الهزيمة، وبريطانيا المنتصرة كانت على شفير الافلاس وعلى وشك ان تفقد امبراطوريتها في حين وصلت فرنسا الى حد المجاعة.ولهذا فما ان وضعت الحرب اوزارها حتى اخذ عقلاء اوروبا وحكماؤها من ذوي الرأي والمشورة يفكرون في اسباب اندلاع الحرب وسبل اجتثاثها والحيلولة دون وقوعها الى ان اهتدى الاباء المؤسسون لما يعرف حاليا بالاتحاد الاوروبي (جون مونييه وروبرت شومان)الى ان جذور الحرب التي عانت منها اوروبا طويلا تكمن في التنافس الشديد الذي كان قائما بين النظم لقومية الاوروبية،كما وجدوا ان تحقيق الوحدة بين الاقطار الاوروبية هو السبيل الوحيد نحو السلام المنشود والضمانة الاكيدة لعدم تكرار حدوث الحرب.

وابتداء من عام 1951، وفي ظل هذا الفكر الوحدوي،ابتدأت مسيرة التكامل الاوروبي بتوقيع ست دول اوروبية(بلجيكا،هولندا،لكسمبورغ،اضافة الى المانيا وفرنسا وايطاليا) اتفاقية باريس للصلب والفحم ثم توقيع اتفاقية السوق المشتركة عام 1957.ثم توالت النجاحات الاوروبية على هذا الصعيد وصولا الى اتفاقية ماستريخت عام 1992 التي وضعت حجر الاساس لبناء سياسة خارجية موحدة للاتحاد الاوروبي.وفي الاول من يناير 2002 تخلت اثنتا عشرة دولة اوروبية عن عملاتها الوطنية وتبنت بدلا منها اليورو،ثم توسع الاتحاد الاوروبي بضم عشر دول اخرى كانت تنتمي معظمها الى الكتلة السوفياتية.واخيرا في حزيران 2004 وافقت جميع الدول الاوربية الاعضاء في الاتحاد على اول دستور مكتوب للاتحاد.وبامعان النظر في هذه التطورات نلاحظ ان الاتحاد بدأ يكتسب وبصورة تدريجية الكثير من خصائص وصفات الدولة الموحدة من قبيل وجود عملة موحدة وبنك مركزي ومحكمة عدل عليا وعلم ونشيد اوروبي وبرلمان ودستور الامر يجعله نموذجا للتنظيم الاقليمي الدولي الناجح وتجربة تستحق الدراسة واستخلاص العبر.

غير ان ما سبق لا يعني خلو طريق الوحدة الاوروبية من اي مشاكل تعترضها،فهناك العديد من الإشارات التي تزامنة مع الأحداث و التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وتفاعها مع الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية على الصعيد المحلي و الاقليمي و العالمي مما اثر سلبا على نظريات التكامل و الاندماج التي من خلالها قام الاتحاد و التي الت به الى التفكك و الإنهيار و منه نطرح الإشكالية الأتية

2 - الإشـــكالـــــية : نهدف من خلال هذه الدراسة للإجابة على الاشكال الأتي

- ✓ ماهي المشاهد المستقبلية التي يؤول اليها الاتحاد الأوربي بعد تفككه ؟

3 -فرضية الدراسة: بإعتبار أن الإتحاد الأوربي كيان لايزال قائما ومؤسساته لازالت تعمل و ان طبيعة البحث هو بحث استشرافي فقد أعتمدنا في درستنا للموضوع في الأساس بأن الاتحاد إنهار وتفكك ومنه نصيغ المشاهدالتي يؤول اليها هذا التفكك.

4- أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية

من بين الأشياء التي دفعت بنا لإختيار هذا الموضوع هو الجدل الحاصل حول مصير الإتحادالأوربي حيث أنه أصبح موضوع الساعة و خصوص بعد الأزمات المتتالية و خروج بريطانيا منه .

أسباب ذاتية :

- ميولات شخصية وشغف معرفي بالمواضيع المستقبلية
- البعد الاستراتيجي بالنسبة الاتحاد الاروبي بالنسبة لمنطقة شمال إقريقيا و خصوصا الجزائر و أي تغير يحدث في الضفة الشمالية لإفريقيا ينعكس على الضفة الجنوبية لها.

5- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في مستويين ،الأول علمي و الثاني عملي

أ) **المستوى العلمي** : فهي تفتح مجالا مهم وهو في صميم الدراسات الاستراتيجية و الدرسات المستقبلية عن طريق استكشاف و الوقوف المباشر على الاشارات سواء الضعيفة منها أو القوية التي أسهمت في إنهيار و تفكك الإتحاد الأوربي و الذي دام أكثر من ستون سنة.

ب) **المستوى العملي :** تضاف هذه الدراسة الى الدراسات الاستراتيجية التي تركز على علاقات التأثر و التأثير بين الفواعل الداخلية ،الإقليمية و الدولية في بناء السيناريوهات

6 -أهداف الدراسة :

ت) نسعى من خلال هذه الدراسة الى القاء الضوء على أهم المساراتا لتي عايشت الإتحاد الأوربي قبل تفككه و المصير الذي يؤول اليه بعد تفككه و هذا من خلال تتبع المتغيرات و الاشارات الداخلية و الخارجية القوية منها و الضعيفة معرفة السيناريوهات التي يؤول اليها الإتحاد الأوربي بعد تفككه

7- منهجية الدراسة: تستلزم الدراسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط الباحث ،بغية التوصل الى المعلومات الدقيقة وهذا ما يعرف بمنهج الدراسة وقد فرضة طبيعة الدراسة المستقبلية و الأهداف المنشودة الى اللجواء بشكل كبيرالى الأساليب الكيفية لبناء الدراسة المتمثلة في تقنية السيناريوهات.

تقنية مسار السيناريوهات:

إعتمدنا في دراسة موضوعنا على تقنية (GBU) حيث أن موضوعنا يقوم على وضع تصور لمستقبل الاتحاد الاوربي بعد تفككه على ضوء التحولات و الإشارت القوية و الضعيفة التي تحدث على الصعيد المحلي و الإقليمي و العالمي من خلال وضع مشاهد مستقبلية لهذا التفكك و التي من شأنها أن تساهم في توضيح وتقريب الصورةمن أجل رسم سيناريوهات قابلة لتصديق و احتمال وقوعها بشكل كبير في لمستقبل.

8- المدى المكاني و الزمني لسيناريوهات :

- ✓ **المدى المكاني :** تقتصر حدود الدراسة على دول الاتحاد الأوربي.
- ✓ **المدى الزماني :**2030-2035

9- تقسيم خطة الدراسة : تتضمن الدراسة مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة يتعلق الفصل الأول بالإطار المفاهيمي لتقنية بناء السيناريوهات و يتضمن مبحثين ، يتطرق المبحث الأول لمفهوم السيناريو أما الثاني فيتطرق الى تقنيات استخدام السيناريوهات و الأدوات التي اعتمدنا عليها في عملية التحليل و المتمثلة في تقنية (GBU).

أمـــا الفصل الثاني فتم تخصيصه إلى التجربة الأوربية و الإشارات التي أسهمت بشكل كبير في تفككه ويتخلاله مبحثين المبحث الأول يتناول تجربة الإتحاد الأوربي أما المبحث الثاني فيتطرق الى الإشارات الضعيفة و القوية التي أسهمت في تفككه ونتهينا بالفصل الثالث بوضع ثلاث سيناريوهات يؤول اليها الاتحاد الأوربي خلال المدى الزمني 2030-2035، السيناريو الأول وهو السيناريو الأسود و السيناريو الثاني متمثلا في سيناريو المنطقة الاقتصادية الأوربية'أما السيناريو الثالث هو سيناريو التكتلات الإقليمية.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	3-1
الفصل الأول الإطار المفاهيمي لتقنية بناء السيناريوهات	
المبحث الأول : مفهوم السيناريو	5-4
المبحث الثاني : تقنيات استخدام السيناريو	6-5
الفصل الثاني الاتحاد الأوربي و إشارات تفككه	
المبحث الأول تجربة لأتحاد الأوربي	21- 9
المبحث الثاني إشارات تفكك الاتحاد الأوربي	29-22
الفصل الثالث :السيناريوهات المستقبلية لتفكك الاتحاد الأوربي	
المبحث الأول السيناريو الأسود	32-31
المبحث الثاني سيناريوالمنطقة الاقتصادية الأوربية	35
المبحث الثالث : سيناريو التكتلات الاقتصادية	34-33
الخاتمة	37
قائمة المراجع	40-39
قائمة الملاحق	44-42
ملخص الدراسة	45

1- مقدمة :

بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية وما حملتاه من كوارث ومآسٍ وخسائر فادحة في الارواح والمعدات وجدت اوروبا نفسها ،وقد كانت المسرح الرئيسي لاحداث أعتى حربين عالميتين عرفهما التاريخ السياسي الحديث ،وجدت نفسها متهالكة ومثخنة الجراح ومثقلة بالاعباء والخسائر.اذ خرجت المانيا من الحرب وقد تجرعت الهزيمة، وبريطانيا المنتصرة كانت على شفير الافلاس وعلى وشك ان تفقد امبراطوريتها في حين وصلت فرنسا الى حد المجاعة.ولهذا فما ان وضعت الحرب اوزارها حتى اخذ عقلاء اوروبا وحكماؤها من ذوي الرأي والمشورة يفكرون في اسباب اندلاع الحرب وسبل اجتثاثها والحيلولة دون وقوعها الى ان اهتدى الاباء المؤسسون لما يعرف حاليا بالاتحاد الاوروبي (جون مونييه وروبرت شومان)الى ان جذور الحرب التي عانت منها اوروبا طويلا تكمن في التنافس الشديد الذي كان قائما بين النظم لقومية الاوروبية،كما وجدوا ان تحقيق الوحدة بين الاقطار الاوروبية هو السبيل الوحيد نحو السلام المنشود والضمانة الاكيدة لعدم تكرار حدوث الحرب.

وابتداء من عام 1951، وفي ظل هذا الفكر الوحدوي،ابتدأت مسيرة التكامل الاوروبي بتوقيع ست دول اوروبية(بلجيكا،هولندا،لكسمبورغ،اضافة الى المانيا وفرنسا وايطاليا) اتفاقية باريس للصلب والفحم ثم توقيع اتفاقية السوق المشتركة عام 1957.ثم توالت النجاحات الاوروبية على هذا الصعيد وصولا الى اتفاقية ماستريخت عام 1992 التي وضعت حجر الاساس لبناء سياسة خارجية موحدة للاتحاد الاوروبي.وفي الاول من يناير 2002 تخلت اثنتا عشرة دولة اوروبية عن عملاتها الوطنية وتبنت بدلا منها اليورو،ثم توسع الاتحاد الاوروبي بضم عشر دول اخرى كانت تنتمي معظمها الى الكتلة السوفياتية.واخيرا في حزيران 2004 وافقت جميع الدول الاوربية الاعضاء في الاتحاد على اول دستور مكتوب للاتحاد.وبامعان النظر في هذه التطورات نلاحظ ان الاتحاد بدأ يكتسب وبصورة تدريجية الكثير من خصائص وصفات الدولة الموحدة من قبيل وجود عملة موحدة وبنك مركزي ومحكمة عدل عليا وعلم ونشيد اوروبي وبرلمان ودستور الامر يجعله نموذجا للتنظيم الاقليمي الدولي الناجح وتجربة تستحق الدراسة واستخلاص العبر.

غير ان ما سبق لا يعني خلو طريق الوحدة الاوروبية من اي مشاكل تعترضها،فهناك العديد من الإشارات التي تزامنة مع الأحداث و التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وتفاعها مع الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية على الصعيد المحلي و الاقليمي و العالمي مما اثر سلبا على نظريات التكامل و الاندماج التي من خلالها قام الاتحاد و التي الت به الى التفكك و الإنهيار و منه نطرح الإشكالية الأتية

2 - الإشـــكالـــــية : نهدف من خلال هذه الدراسة للإجابة على الاشكال الأتي

- ✓ ماهي المشاهد المستقبلية التي يؤول اليها الاتحاد الأوربي بعد تفككه ؟

3 -فرضية الدراسة: بإعتبار أن الإتحاد الأوربي كيان لايزال قائما ومؤسساته لازالت تعمل و ان طبيعة البحث هو بحث استشرافي فقد أعتمدنا في درستنا للموضوع في الأساس بأن الاتحاد إنهار وتفكك ومنه نصيغ المشاهدالتي يؤول اليها هذا التفكك.

4- أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية

من بين الأشياء التي دفعت بنا لإختيار هذا الموضوع هو الجدل الحاصل حول مصير الإتحادالأوربي حيث أنه أصبح موضوع الساعة و خصوص بعد الأزمات المتتالية و خروج بريطانيا منه .

أسباب ذاتية :

- ميولات شخصية وشغف معرفي بالمواضيع المستقبلية
- البعد الاستراتيجي بالنسبة الاتحاد الاروبي بالنسبة لمنطقة شمال إقريقيا و خصوصا الجزائر و أي تغير يحدث في الضفة الشمالية لإفريقيا ينعكس على الضفة الجنوبية لها.

5- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في مستويين ،الأول علمي و الثاني عملي

أ) **المستوى العلمي** : فهي تفتح مجالا مهم وهو في صميم الدراسات الاستراتيجية و الدرسات المستقبلية عن طريق استكشاف و الوقوف المباشر على الاشارات سواء الضعيفة منها أو القوية التي أسهمت في إنهيار و تفكك الإتحاد الأوربي و الذي دام أكثر من ستون سنة.

ب) **المستوى العملي :** تضاف هذه الدراسة الى الدراسات الاستراتيجية التي تركز على علاقات التأثر و التأثير بين الفواعل الداخلية ،الإقليمية و الدولية في بناء السيناريوهات

6 -أهداف الدراسة :

ت) نسعى من خلال هذه الدراسة الى القاء الضوء على أهم المساراتا لتي عايشت الإتحاد الأوربي قبل تفككه و المصير الذي يؤول اليه بعد تفككه و هذا من خلال تتبع المتغيرات و الاشارات الداخلية و الخارجية القوية منها و الضعيفة معرفة السيناريوهات التي يؤول اليها الإتحاد الأوربي بعد تفككه

7- منهجية الدراسة: تستلزم الدراسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط الباحث ،بغية التوصل الى المعلومات الدقيقة وهذا ما يعرف بمنهج الدراسة وقد فرضة طبيعة الدراسة المستقبلية و الأهداف المنشودة الى اللجواء بشكل كبيرالى الأساليب الكيفية لبناء الدراسة المتمثلة في تقنية السيناريوهات.

تقنية مسار السيناريوهات:

إعتمدنا في دراسة موضوعنا على تقنية (GBU) حيث أن موضوعنا يقوم على وضع تصور لمستقبل الاتحاد الاوربي بعد تفككه على ضوء التحولات و الإشارت القوية و الضعيفة التي تحدث على الصعيد المحلي و الإقليمي و العالمي من خلال وضع مشاهد مستقبلية لهذا التفكك و التي من شأنها أن تساهم في توضيح وتقريب الصورةمن أجل رسم سيناريوهات قابلة لتصديق و احتمال وقوعها بشكل كبير في لمستقبل.

8- المدى المكاني و الزمني لسيناريوهات :

- ✓ **المدى المكاني :** تقتصر حدود الدراسة على دول الاتحاد الأوربي.
- ✓ **المدى الزماني :**2030-2035

9- تقسيم خطة الدراسة : تتضمن الدراسة مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة يتعلق الفصل الأول بالإطار المفاهيمي لتقنية بناء السيناريوهات و يتضمن مبحثين ، يتطرق المبحث الأول لمفهوم السيناريو أما الثاني فيتطرق الى تقنيات استخدام السيناريوهات و الأدوات التي اعتمدنا عليها في عملية التحليل و المتمثلة في تقنية (GBU).

أمـــا الفصل الثاني فتم تخصيصه إلى التجربة الأوربية و الإشارات التي أسهمت بشكل كبير في تفككه ويتخلاله مبحثين المبحث الأول يتناول تجربة الإتحاد الأوربي أما المبحث الثاني فيتطرق الى الإشارات الضعيفة و القوية التي أسهمت في تفككه ونتهينا بالفصل الثالث بوضع ثلاث سيناريوهات يؤول اليها الاتحاد الأوربي خلال المدى الزمني 2030-2035، السيناريو الأول وهو السيناريو الأسود و السيناريو الثاني متمثلا في سيناريو المنطقة الاقتصادية الأوربية'أما السيناريو الثالث هو سيناريو التكتلات الإقليمية.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي لتقنية بناء السيناريوهات

المبحث الأول: مفهوم السيناريو

المبحث الثاني : تقنيات استخدام السيناريو

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

الخاتمة

المقدمة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لبناء السيناريوهات

المبحث الأول مفهوم السيناريو

المطلب الأول مفاهيم مرتبطة بحقل الدراسات المستقبلية

قبل التطرق لتقنية السيناريو لابد من تعريف بعض المفاهيم الأساسية و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحقل الدراسة و هما الدراسات المستقبلية و الدراسات الاستشرافية

1/مفهوم الدراسات المستقبلية:

تعتبر الدراسات المستقبلية صورة ممكنةللمستقبل وبناء نظرة تركيبية كلية شاملة تستطيع أن ترشد صانع القرار و توجهه في المستقبل.[1]

كما عرفها الجنرال المفكر الإستراتيجي " **أوندري بوفر "André Beaufre** صاحب كتاب(بناء المستقبل) .دراسة المستقبل بأنها ذلك العلم الذي يدرس الاسباب العلمية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تدفع الى تطور العالم الحاضر،و التنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب

2/ مفهوم الاستشراف:

عملية متواصلة عبر الزمن ليس القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل و التنبؤ به بقدر ما تهدف الى إكتشاف البدائل.كما يعرف بأنه علم تفادي المشاكل التي قد تواجه الدولة أو المؤسسة مستقبلا أي أنه عملية تجنب الدولة أو المؤسسة مخاطر مستقبلية ممكنة.

المطلب الثاني تعريف السيناريو

يعتبر السيناريو أحد أساليب و تفنيات الدراسات المستقبلية و هو يشبه التخطيط في كونه محاولة لرسم صورة معينة و التنبؤ بالمستقبل و هو عملية معقدة و نتائجها غير مؤكدة و الهدف من رسم السيناريوهات هو إعطاء فكرةة عامة عن التوجه الرئيسي الممكن لمسار الأحداث في المستقبل على ضوءالمعطيات الحالية،

ويعتبر"**هيرمان كاهن** " أول من أشارالى استخدام السيناريو في التخطيط خلال عقد الخمسينات، عنما كان يعمل في مؤسسة راند الأمريكية.ثم تطور استخدام السيناريو على يد "ويتر" في نهاية الستينات في كتابه المسمى عام "2000" ووصف السيناريو بأنه مسلسل مصمم لتسليط الضوء على خطوات عريضة

[1] أم العزيوسف المبارك حاج أحمد،**مفهوم الدراسات المستقبلية**. مجلة كلية الاقتصاد و الدراسات الاجتماعية،جامعة البحرين

تقنية السياريوهي في الأصل عبارة عن قصص أو خطوط عامة لقصص حول مستقبلاتممكنة أو أنها قصص حول المستقبل،عادة ما تتضمن قصصا حول الماضي و الحاضر [1]

ويمكن تعريفها على أنها :

- ✓ طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطورالأحداث و الضواهر،انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية ،وصولا الى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الاحداث و الظواهر، ومن ةثم يمكن القول بأن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمنك من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.
- ✓ أسلوب يعتمد على الإبتكار الى درجة ما في صياغة مستقبل الظاهرة.
- ✓ وصف لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينةفي مجال معين.
- ✓ وفي ضوء ماسبق يمكن القول بأن السيناريويعتمد على التنبؤبمستقبل الظاهرة و التعرف علىتاريخ الضاهرة و الكشف عن طبيعة التأثيرات المتبادلة لهذا التاريخ و مجموعة القوى التي شكلته و التي يحتمل أن تؤدي إلى حدوثها في اتخاذ القرار إلى ماهو ممكن و ماهو محتمل .

ويبقى الهدف من وضع السيناريوهات هو إعطاء فكرة عامة عن التوجه الرئيسي الممكن لمسار الأحداث في المستقبل علىضوء المعطيات الحالية

[1] إبراهيم سعد الدين و أخرون،**صور المستقبل العربي** .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1982،ص178

المبحث الثاني تقنية بناء السيناريوهات

لسيناريوهات ضوابط و خطوات تضبط العمل به ،لهذا فعند استخدام السيناريوهات لابد من المرور بمراحل ،اعتماد الطرق التي يتم بها بناء السيناريوهات ،حتى يكون استخدام السيناريو استخدام صحيح ،كما أن العمل بالسيناريو له أهداف معينة وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول مراحل و طرق بناء السيناريوهات

الفرع الأول مراحل بناء السيناريوهات

اعتمد ميشال غودي على ثلاث مراحل في إعداد السيناريوهات و هي:[1]

المرحلة الأولى بناء القاعده : تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في بناء السيناريوهات فهي تمثل بناء مجموعة التصورات للوضع الحالي لنظام الذي تكونه المؤسسة و محيطها ،فالقاعده هي إذا عبارة عن عناصر ديناميكية مرتبطة بعضها البعض وهي مرتبطة بدورها بمحيطها الخارجي و تعتمد في تحليلها على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- تحديد بنية النظام و محيطه

2- تحديد المتغيرات الأساسية

3- تحليل إستراتيجية الفاعلين

المرحلة الثانيةمسح حقل الممكنات و تقليص الإرتياب

بعد تعريف المتغيرات ، و بعد تحليل تدخلات الفاعلين ،فإنه يصبح من الممكن رصد مستقبلات الممكنة انطلاقا من قائمة احتملات تترجم مثلا تواصل منحى ما أو تترجم على العكس من ذلك انقطاعه، و يمكن التحليل المرفولوجي من تفكيك النظام المدروس الى أبعاد أساسية و من دراسة إعادة التركيبة الممكنة لهذه الأبعاد المختلفة، و هي تمثل كلها صورا ممكنة للمستقبل.

[1] ميشال غودي ،الاستشراف الإستراتيجي: المشاكل و المناهج.تر قيس الهمامي .كراس ليزبور،كراس،ط2 2005،ص54-55

المرحلة الثالثة بلورة السيناريوهات : و في هذه المرحلةيوضع يتصور النهائي من منظومة افترضات متحققة أو غير متحققة و هذا إنطلاقا من الوضع الراهن الى اصورة النهائية التي يتم إقرارها و تدعى هذه المرحلة من العمل المرحلة الزمنية "**Diachronique** "

الفرع الثاني:طرق بناء السيناريوهات

يمكن تصنيف السيناريوهات الى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

1- **الطريقة النظامية (النماذج)** تعتمد في بنائها لسيناريو على الجانب الكمي و التي تشتمل على الرياضيات و النماذج و الكومبيوترالتي تسهل عملية المعالجة المعطيات و البيانات كمعدلات النو الديمغرافي و الاقتصادي و كذا الميزانيات ...الخ.ومثل هذه الطرق الصلبة المتماسكة تنتج سيناريوهات صارمة و محكمة،و مضبوطة بأرقام عددية في الغالب، على عكس الطريقة الكيفية .

2- **الطريقة الحدسية (اللانظامية)** :تعتمد في بنائها لسيناريو على الحدس و التخيل المنطقي المترابط و تسمح بتدخلات الاختيارات الشخصية كما تميل الى الكيفية (الوصفية)بدلا من الكمية وتعتمد هذه الطريقة على الحكم و إعمال العقل، لإيجاد التكامل بين العديد من العناصر لعمل السيناريو ، وتعتمد كل الاعتماد على حكم الفردو قدرته على اتخاذ القرار.

3- **الطريقة التفاعلية (بين الحدس والنماذج)**: المعتمدة على كل من الخبرات الفردية والنماذج والخطوات المنهجية، ولعلها من أفضل تطبيقات السيناريوهات كأسلوب تدريبي ولكن ما يعاب على مثل هذه السيناريوهات أنها تتطلب فريق عمل ومدة زمنية طويلة[1].

و من بين التقنيات الناعمة المعتمدة في بناء السيناريوهات نجد تقنية (GBU)

والتي ترتكز هذه التقنية على توقعات ضمنية من أجل رسم سيناريوهات ، وهذه الطريقة يمكن أن يطلق عليها اسم الجيدة و السيئة و المنهج القبيح**(GBU)** لها فضل اختيار القصص التي يمكن الوصول اليها بسهولة من خلال العوامل التي تحدد الخصائص الرئيسسية لكل سيناريو و عادة ماتكون مألوفة جدا وسهلة الفهم ،لذلك سيناريو**(GBU)** يؤدي الى التفكير في السيناريو الجيدا و السيناريو السيء أو السيناريو القبيح والتي عادة مل ينظر اليها على أنها الأكثر إحتمالا.

[1] د أسامة أحمد السيناريوهات **أداة للتعامل مع التغيرات و الأحداث** .مجلة التدريب و التقنية ،تاريخ النشر :24-04-2011 تاريخ الإطلاع 14-03-2017 على الساعة 9.00 صباحاhttp://altadreeb.net/articleDetails.php?id=99&issueNo=6

وتمتد جذور هذا السيناريو في التوقعات و القيم التي تعتبر عادة بديهية ، ونتيجة لذلك الاستكشاف ماهو ممكن على ان يميز عن ما يعتبر احتمالا أو مرغوب فيه و عادة ما تبقى غير مكتملة و سيناريوهات **GBU** تبقى عادة محصورة ضمن إحتمال المرغوب و غير المرغوب فيها.[1]

المطلب الثاني مواصفات بناء السيناريوهات

أهم مواصفات التي يجب أن يتصف بها السيناريو هي[2]

- ✓ السيناريو الجيد يحتوي متغيرات ذات تأثير شيق ومتوقع في الاتجاهات المستقبلية ويخالف الافتراضات المتعارف عليها والمألوفة، ويتصف بالاتساق الداخلي (تناسق المكونات) وهذا لا يتعارض مع وجود تناقضات داخلها، بل يُعَدّ هو محرك السيناريو.
- ✓ القدرة على اكتشاف النتائج و الأثار المحتملة للخيارات المستقبلية بأقل قدر من الإختلافات و عدم التأكد بما يحقق لمتخذ القرار الاستراتيجي أكبر درجة من الثقة بتلك الخيارات و دراسة العواقب المحتملة لعدم التأكد .
- ✓ الوضوح و التميز بين بعضها البعض،لتوسيع النطاق الفرص و الخيارات المتاحة.
- ✓ التناسق الداخلي بين مكونات السيناريو الواحد.
- ✓ الواقعية و المنطيقية ،بحيث لا يكون السيناريو معتمد على مجموعة من التصورات الخيالية.
- ✓ القدرة على تحديد النقاط الحرجة بالمسار لكل سيناريو ،مع توقع الموضيع المؤساوية التي قد يتطلب عندها تغير المسار المتخذ.
- ✓ الموضوعية بقد الإمكان بحيث يقل الاعتماد على التصورات الشخصية ،بحيث يتضمن السيناريو أكبر قدر ممكن من البيانات الدالة على الموضوعية صياغة السيناريو وعدم اعتماد التوقع الشخصي فقط عند صياغة السيناريوهات.

[1] **Riel Miller ,The Future of the Tertiary Education Sector :Scenarios for a learning Society.Prepared for the OECD/Japanes Seminair on the futureof Universities.Tokyo ,December11-12 -2013**

[2] د أسامة أحمد، نفس المرجع السابق

الفصل الثاني :

الاتحاد الأوربي و إشارات تفككه

المبحث الأول: التجربة الأوربية

المبحث الثاني : إشارات تفكك الاتحاد الأوربي

المبحث الأول :تجربة الإ تحاد الأوربي

يعد الاتحاد الأوربي النموذج الأمثل لتكامل الاقتصادي فهو يضم حاليا 28 دولة أوربية ، ويمثل الكتلة البشرية الثالثة بعد الصين و الهند و يعتبر أول تكتل يكمل المراحل الخمس لتكامل الإقتصادي فقد حقق الوحدة النقدية سنة 1999 و لهذا سنحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة مختصر عن النظريات المفسرة له.وكيف نشأ و تطور وأهم مراحل تكوينه وأهدافه و مؤسساته

المطلب الأول النظريات المفسرة للإتحاد الأوربي

تندرج عملية تطور الاتحاد الأوربي من الناحية النظرية تحت ما يعرف بإسم (نظريات الاندماج الإقليمي) و هي النظرية التي نشأة لتفسير عملية الاندماج بين الدول المختلفة من حيث الدوافع و القوى المحركة و الأليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية .

1-النظريات السياسية للإندماج :

أ- **النظرية الفدرالية :** تسعى هذه النظرية الى تطبيق نموذج الدولة الفدرالية على المستوى الدولي بمعنى قيام الدولة من خلال الاندماج بالتخلي على السادة لصلح حكومة فدرالية و يعطي أنصار هذا الاتجاه الولايات المتحدة الامريكية كنموذج ناجح .

ب- **النظرية الوظيفية :**و ترتبط هذه النظرية بإسهامات دافيد ميتراني (David Mitrany) الذي قام بقتراح وسيلة بديلة للإندماج اطلق عليها إسم (الخيار الوظيفي) وتقوم الفكرة على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية و الجوانب الوظيفية و التركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة ويضرب دافيد ميتراني (David Mitrany) المثل بعصبة الامم حيث اهارت بعد الحرب العالمية الأولى في حين استمرت منظمة العمل الدولية و هي منظمة وظيفية في أداء مهامها.وتقوم الدولة بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية الى المؤسسات الدولية على أن لا تتخلى على سياتها السياسية الى أي مؤسسة فدرالية[1].

ج- النظرية الوظيفيةالجديدة : من أهم منظريها هو أرنست هانس(Ernst B .Haas) .الذي بدأ بنقد الأفكار الوظيفية لرئيس الفرنسي فرنسو ميتران و بخاصة المكانية الفصل بين الأمور الاقتصادية حيث أكد في عبارة شهيرة (أن التفرقة بين الامورالسياسية و الخبير الفني هي مسألة غير قائمة لأن الامورالفنية ، عادة ما تصبح بقرار

[1] صدام مرير الجميلي،**الاتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي الجديد**.بيروت:دار المنهل البناني،ص32

سياسي سابق وقد قام **هاس** مفهوم جديد و هو مفهوم الانتشار لتفسير التداخل بين عملية الاندماج الفني و الاندماج السياسي .

ه- **النظرية الاتصالية :** وهي نتاج لأفكار كارل دوتش (Karl W.Deutsch) و تؤكد أهمية الإتصالية بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام الاندماج و الهدف النهائي لدوتش هو إنشاء مجتمع أمن و الذي يأخذ ثلاثة أشكال:

1- مجتمع اللاحرب
2- المجتمع التعددي
3- المجتمع المندمج

ومن أهم الأفكار التي تحدث عنها كارل دوتش هي ضرورة وجود إحساس بالانتماء الجماعي بين أبناء المجتمع الواحد.و التي يطلق عليها بالثقافة السياسية للإندماج

2 - النظريات الاقتصادية للإندماج :

إن النظريات الاقتصادية للإندماج ازدهرت في مرحلة تالية لازدهار النظريات السياسية، فبعد ان استقرت الجماعة الأوربية في مسارها ، و تحقيق الهدف الرئيسي من إنشائها و هو منع قيام حرب جديدة بين الدول الأعضاء ' أصبح الغاية الأساسية هي الاقتصاد لتطوير عملية الاندماج.ولهذا تنقسم مستويات الاندماج الاقتصادي الى :

أ- **منطقة التجارة الحرة :** و تقوم على أساس إزالة الحواجز أمام حركة التجارة بين أعضاء الدول (التعريفات الجمركية و الحصص

ب- **الإتحاد الجمركي :** و يتضمن بالإضافة لتحرير التجارة بين الدول الاعضاء في الا تحاد ،فرض تعريفة جمركية مشتركة بين هذه الدول في مواجهة الدول غير الأعضاء.

ج - **السوق المشتركة :** و تتضمن بالإضافة إلى العنصرين السابقين حرية حركة عناصر الإنتاج الأخرى بين دول الأعضاء مثل العمال و رأس المال.[1]

[1] صدام مرير الجميلي، نفس المرجع السابق،ص34

د- الوحدة الإقتصادية : وهي أعلى مراحل الإندماج الإقتصادي وتتضمن بالإضافة الى كل العناصر السابقة توحيد السياسات المالية وة الإقتصادية ، وخلق مؤسسات فوق قومية في هذا المجالات تكون قراراتها ملزمة لدول الأعضاء.

وعلى الرغم من الإختلاف الأساس النظري لكل مستوى من المستويات السابقة فإن نظرية الإندماج الإقنصادي تقوم على الاستفادة من مزايا الاقتصاد الكبير عن طريق توسيع الأسواق ،مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وخفض السعر و تحسين الجودة و القدرة على المنافسة، و تقسيم العمل بين دول الأعضاء.

و ما بين الإطار النضري و الإطار العملي لعملية الوحدة بين الدول الأوربية نشأت في أوربا مجموعات إقتصادية و سياسية و إجتماعية نتيجة لمساعي السياسيين و المفكريين و المثقفين و هذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني أما الثالث فسنتطرق الى مؤسسات الإتحاد الأوربي

المطلب الثاني:نشأة و تطور الاتحاد الأوربي

نتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية دمارا في معظم دول العالم خصوصا في أوربا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها ،حيث دمرت معظم منشأتها الاقتصادية و الصناعية ،مما جعلها تدرك أنه من الصعب ،عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة ،لذلك ارتأت أن أفضل الطرق لإحلال الأمن و توحيد القارة ،وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين ،يكون الإ عن طريق توحيد أوربا و إندماجها.

الفرع الأول : التطور التاريخي للإتحاد الأوربي

أ- التوسع العمودي للإتحاد الأوربي

ويقصد بالتوسع االعمودي أو الرأسي إتساع أنشطة الإتحاد أو نطاق صلاحياته [1]

أنشأت المجموعة الأوربية لتسهيل عملية توحيد أوربا وذلك كون أن عملية توحيد أوربا لا تكون دفعة واحد بل لاتتم بتدرج ،وعلى الرغم من العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما ، المنشأة للجماعة الأوربية عام 1957 هي التي شكلت الانطلاق الكبرى نحو إقامة كيان اقتصادي كبير.إلا أن هناك اتفاق على أن هذا الكيان يعود في إرهاصاته الأولى الى عدت محاولات سابقة لتوحيد أوربا ، و من أهم هذه الجهود :

[1] محمد دحام كردي،**مستقبل الاتحاد الأوربي دراسة في التأثيرالسياسي الدولي** .بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2013،ص69

دعوة الكونت النمساوي " كودينوف كاليرجي " عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوربية

كذلك دعوة وزير خارجية فرنسا " بريان " في ديسمبر 1929 إلى قيام إتحاد أوربي في إطار عصبة الأمم ،شكلت الخطوات الأولى لتمهيد الطريق و تشجيع التعاون بين الدول الأوربية .

في 19 سبتمبر من عام 1946 دعا " ونستون تشرشل " وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء ولايات متحدة أوربية محورها تعاون فرنسي ألماني، و قد جعل العلاج الأساسي لمشكل أوربا يكمن في في التوحيد ،كما أسماه " إعادة العائلة الأوربية في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام و أمن و حرية "

فانطلقت الجهود لترتيب البيت الأوربي عام 1948 فتم تأسيس:

أولا: منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية 1948

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد كثير من الدول الأوربية فأعلن " جورج مارشال " وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول أوربا الغربية بالتعاون الإقتصادي فيما بينها لإعادة بناءإقتصاديتها ، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية و هو ما يعرف بمشروع مرشال لإعادة بناء أوربا ،و إلى جانب هذه التجربة إتفقت ثلاث دول أوربية هي هولندا بلجيكا ولوكسمبورغ على إنشاء اتحاد جمركي اعتبار من عام 1948 و الذي يعرف بالبينلوكس

ثانيا : إنشاء جماعة الأوربية للفحم و الصلب 1951(معاهدة باريس)

أعلن وزير الخارجية الفرنسي (شومان)في 09 ماي 1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم و الصلب ،فتم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 لتحقيق طموحات " روبرت شومان "،الذي يعد الأب الروحي للإندماج الأوربي و الذي قال :(لن تبنى أوربا بين ليلة،أو وفقا لخطة موحدة بل سيتم بناؤها من خلال إنجازات ملموسة تؤدي في البداية إلى نشاءحالة من التضامن الواقعي) فتم التوقيع على معاهدة باريس بين 6 دول أوربية دول البنلوكس ،وفرنسا ،المانيا الاتحادية ، ايطاليا)

و القاضية على حسم الصراعات و الخلافات حول مناجم الفحم و الصلب وما يرتبط بها من صناعات على أساس أنهما مادتين أساسيتان في صناعة أدوات الحربو من ثم وضعهما تحت الاشراف المشترك تفاديا لأي استخدام ها من احدى الول لمحاربة دولة اخرى

فجاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوربية (للفحم و الصلب)، كنوع من التكامل القطاعي و كخطوة لتسهيل و تحرير تجارة الفحم و الحديد بين الدول الأعضاء و فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء و لتجميع هذه الدول في سوق و احد بسلعتين (الفحم و الصلب)

و لهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة الأروبية لجنة يرئاسة " بول هنري سباك " وزير خارجية بلجيكا للبحث في مسألة المزيد من التكامل و في منتصف 1956 أقرت اقترحات اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوربية مشتركة.

ثالثا : إنشاء السوق الأوربية المشتركة 1957 (معاهدة روما)

في 25 مارس 1957 قامت الاقتصادية الأوربية للفحم ،في مدينة روما بإيطاليا بتوقع معاهدة إنشاء الجماعة الأوربية للفحم و الصلب ،معاهدتين جديتين في روما الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوربية للطاقة الذرية ، و الثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوربية، و هي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركيا موحدة ويتبع سياسة زراعية مشتركة ، وهذا لتحقيق المزيد من الاستقرار و توطيد الغلاقات بين الدول الأعضاء ،مع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم و الصلب و الجماعة الاقتصادية الأوربية و جماعة الذرية في منظمة واحدة هي المجموعة أو الجماعة الأوربية و التي أطلق عليها اسم " السوق الأوربية المشتركة " و اتفق على اكتمال مقوماتها بعد فترت تتراوح من 12 إلى15 عام وهذا الفترة تعتبر مرحلة انتقالية نحو السوق الأوربية المشتركة و يجري التركيز على متطلبات إقامة اتحاد جمركي ،فنصت معاهدة روما على مايلي :

1- حرية انتقال السلع وذلك عن طرق الغاء الضرائب و الرسوم الجمركية بين الدول الست ، و إتباع تعريفة عامة اتجاه سلع دول أخرى.

2- حرية انتقال الاشخاص و رؤوس الأموال.

3- توحيد أسس التجارة الخارجية و النظم النقدية و العمالية و الاجتماعية بين الدول الأعضاء.

4-إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين و إعطائهم دخولا أكثرا ارتفاعا من تلك التي يحصولون عليها في السوق الحرة.

5- إقامة بنك استثمار أوربي لدعم النمو الاقتصادي.

ب) التوسع الأفقي للإتحاد الأوربي: و يقصد به « إنظمام أعضاء جدد إلى الإتحاد الأوربي[1] »

وفي هذا ، الخصوص نفرق بين توسع نحوي الشمال و توسع نحوى الجنوب.

أ- **التوسع نحو الشمال :** تقدمت في عام 1961 كل من بريطانيا وأيرلندا و الدانمارك بطلب للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وقد رفضت فرنسا طلب بريطانيا ، وخلال عام1962 تقدمت النرويج بطلب مماثل، لكن المفاوضات بهذا الشأن قد توقف.

وفي عام 1969 بدأت الدول الأعضاء في إعادة مناقشة الطلبات الخاصة بانضمام الدول الأربعة، وبدأت المفاوضات في 1970 وانتهت بالموافقة على انضمامهم إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتم توقيع الاتفاق في 22 جانفى

[1] محمد دحام كردي،نفس المرجع السابق،ص87

1972، وقد وافق مجلس العموم البريطاني علىالانضمام، وكذلك الاستفتاء في كلا من الدانمرك و ايرلندا، في حين لم يكن الإستفتاء في النرويج في صالح الانضمام .

التوسع الأول للاتحادالأوروبي. [1]

رحب الاتحاد الأوروبي في عام 1994 بأعضاء جدد من دول ا ربطة التجارة الحرة الأوروبية وهي النمسا، السويد، فنلندا و النرويج، وقد بدأت مفاوضات الانضمام مع الدول في بداية 1993 ،

وانتهت في مارس 1994 ، وبعد تصديق البرلمان الأوروبي على معاهدة الانضمام وتوقيع الاتفاقيات مع الدول تم أولا عمل استفتاء شعبي في الدول المنضمة، ورفضت النرويج الانضمام، ودخلت

العضوية حيز التنفيذ في جانفي. 1995

ب .التوسع نحو الجنوب :كانت اليونان عضوا منتسبا بالاتحاد الأوروبي بداية نوفمبر 1962 ، وفي ديسمبر 1974 عقد أول اجتماع بين الاتحاد الأوروبي و مجلس الاتحاد اليوناني، ثم تقدمت اليونان بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتلا ذلك التوقيع على بروتوكول إضافي بين الطرفين في 28 أفريل 1976 ، وفي 28 ماي 1979 تم التوقيع على انضمام اليونان لعضوية الاتحاد الأوروبي.

في عام 1962 تقدمت كلا من إسبانية و البرتغال بطلب انتساب للاتحاد الأوروبي، بالنسبة لإسبانيا تم التوقيع أول اتفاق تفضيلي بين الاتحاد الأوروبي واسبانيا في 29 يونيو 1970 ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر 1970 ، وفي 1977تقدمت إسبانيا بطلب جديد لعضوية الاتحاد الأوروبي،وتم التوقيع على الاتفاقية في 12 يونيو. 1985 وفي 20ديسمبر 1976 تم التوقيع على بروتوكول بين البرتغال و الاتحاد الأوروبي، وفي28 مارس 1977 تقدمت البرتغال بطلب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتم التوقيع على

معاهدة الانضمام في يوليو 1985 وعلى أن تدخل حيز التنفيذ بداية من جانفي. 1986

ج- توسع الاتحاد الأوروبي : في الأول من مايو 2004 كان التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي عندما انضمت عشر دول جديدة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وهي قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا،المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفيكيا و سلوفينيا.

انضمت رومانيا مع بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 1 يناير 2007 ، بعد تنفيذها متطلبات الأوروبية من محاربة الفساد المتمثل بالرشوة داخل المؤسسات الحكومية إضافة إلى كثير من الإصلاحات الاقتصادية ، انضمت كرواتيا رسميا إلى الاتحاد الأوروبي في 2013 ، في ظل احتفالات يشارك فيها الآلاف في البلاد، لتصبح بذلك العضو الد 28 في الاتحاد و أول بلد ينضم له منذ بلغاريا ورومانيا في العام. 2007

[1] صلاح الدين الحسن السيسي، **الإتحاد الأوربى و العملة الأوربية الموحدة(اليوره).القاهرة :عالم الكتاب،2003،ص28**

الفرع الثالث تأسيس الاتحاد الأوروبـــي و أهدافـــه

بعد إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومن مجموع الاثنين تكونت السوق الأوروبية المشتركة وبعد توسيع العضوية التي نشأت الاتحاد الأوروبي صدرت عدة قوانين وأبرمت عدة اتفاقات.

أولا : التأسيس القانوني للاتحاد الأوروبي

هناك عدة قوانين واتفاقات تنظم السير الحسن للاتحاد الأوروبي نذكر منها :

أ .القانون الأوروبي الموحد : قامت الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعات الأوروبية الثلاثة(جماعة الفحم والصلب، الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية)في فيفري عام 1986 بالتوقيع على القانون الأوروبي الموحد؛ ثم دخل حيز النفاذ في 1 يوليو 1987 و الذي بموجبه تم تعديل معاهدات الجماعات الأوروبية الثلاثة حيث أنه :

1- تم إقرار إمكانية وجود تعاون أوروبي في الناحية السياسية؛

2- تم أيضاً الاعتراف بالمجلس الأوروبي كأحد منظمات الاتحاد الأوروبي لأنه لم يكن منذ بدأ إنشاءه يعترف به على أنه أحد منظمات الاتحاد الأوروبي؛

3- تم تغيير اسم الجمعية البرلمانية إلى اسم البرلمان و أصبحت له إمكانية الاعتراض على قبول الأعضاء الجدد.

4 تم أخيرا إنشاء المحكمة الابتدائية لمساعدة محكمة العدل الأوروبية.

ثانيا –معاهدة الاتحاد الأوروبي:

أ- **(معاهدة ماستريخت)** تعتبر معاهدة ماستريخت التي وافق عليها قادة دول الاتحاد الأوروبي في 1 جانفي 1991 من أهم المنعطفات و هي التي حددت مسيرة الاتحاد منذ عام 1992 وحتى وقتنا الحاضر و المستقبل أيضا، وذلك بما تضمنته من معايير وخطوات واضحة و محددة و ومراحل منطقية تتوج بالتكامل النقدي.

وقد استهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي:

1 - سياسة خارجية مشتركة و التحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

2 - السعي لإقامة اتحاد فيد رالي يشمل 340 مليون نسمة هم عدد سكان دول الجماعة.

3 – التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و إلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة.

4 -إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة م ا رحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، في موعد غايته أول جانفي 1999 ، ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة، غير أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة من دول الجماعة التي يسمح لها بحرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه، إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك.

وتتمثل الخطوط العريضة لمعاهدة ماستريخت فيما يلي:

1 - تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة؛

2 - متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية، و إنشاء جهاز للمتابعة و الم ا رقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تسمي (صندوق التلاحم)

3 - لكي تكون أية دولة من دول المجموعة أهلا للانضمام إلى الوحدة المالية، فإن عليها أن تلتزم بخفض عجز الموازنة الحكومية إلى 3% من إجمالي الناتج القومي، وخفض الديون الحكومية الى 60% من قيمة الإنتاج السنوي للدولة، أو أن تقنع الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة بأن حظها في الإيفاء بهذه الشروط في المستقبل جيد و عملي و واقعي ، وقد أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت تحديد ثلاث م ا رحل للتوصل إلى التكامل النقدي الكامل وهي كالتالي:

1المرحلة الأولى(1995 – 1992) وكانت تهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية و التعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوروبية

2.المرحلة الثانية :(1998 - 1995) وكانت تهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، و التأكد من استعدادها للدخول في المرحة الثالثة.

-3المرحلة الثالث :(2002 - 1999) وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي و الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية و إصدار العملة الموحدة.

ب – معاهدة أمستردام : قامت الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على معاهدة أمستردام في 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز النفاذ في 1 مايو عام 1999 ، وقد عدلت هذه الاتفاقية في اتفاقية الاتحاد الأوروبي، وأيضا في المعاهدات السابقة التي أنشأت الجماعات الأوروبية، وقد حددت معاهدة أمستردام أهدافها على النحو التالي:

1 - تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف.

2 – إنشاء منظمة الحرية والأمن والعدالة، وتسهيل حرية الحركة وتقوية التعاون القضائي والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

3 - التعاون على مستوى السياسة الخارجية والأمن.

4 - مد السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال التوسع في تطبيق إجراءت المشاركة في اتخاذ القرار بين لمجلس والبرلمان عند إقرار النصوص التشريعية.

5 - تشجيع مشاركة البرلمانات الوطنية في أعمال الاتحاد.

ج – **معاهدة نيس :** تناولت معاهدة نيس إعادة تشكيل أجهزة الاتحاد بهدف رفع كفاءتها وتدعيم وتفعيل أدائها مما يؤدى إلى القيام بوظائفها على أكمل وجه نحو تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، وقد وقعت عليها الدول أعضاء الاتحاد في 26 فبراير 2001 ودخلت حيز النفاذ في 1 فبراير2003 .

ثانيا :أهداف الاتحاد الأوروبي

من بين أهداف التكتل للدول الأوروبية الآتي:

أ . تحقيق الوحدة الاقتصادية و السياسية و العسكرية لدول أوروبا؛

ب . إقامة اتحاد نقدي، إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية و التي تتحول إلى بنك مركزي يتولى إصدار عملة أوروبية موحدة.

ج . إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبه صياغة سياسات خارجية و عسكرية مشتركة.

د . تبني سياسات تعليمية وصحية و ثقافية وبحثية مشتركة.

ه . تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إ ا زلة جميع القيود المفروضة على تحركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و التكنولوجيا و العمالة بين دول الاتحاد الأوروبي.

و . إقامة البرلمان الأوروبي .

ز . خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية.

ك . تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض و الطلب و احترام مبدأ المنافسة و زيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية.

ع انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل و التنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات و الموارد، وبما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي و العلمي و التطور الاجتماعي و الثقافي؛**ف .**العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، وكذلك زيادة معدلات النمو، وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار و الرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي الأوروبي.

ص .التحدث بصوت واحد في المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية.

الفرع الرابع : مؤسسات الإتحاد الأوربي[1]

يتكون كيان الاتحاد الأوربي من ست مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي وهي : المجلس الأوربي ، و مجلس الوزاري، و المفوضية الأوربية،واللجنة الاقتصادية و الاجتماعية .و يتضمن الهيكل التنظيمي لعملية التكامل و الاندماج الأوربي مجلسين : الأول هو المجلس الأوربي ، و الثاني مجلس الإتحاد الأوربي (المجلس الوزاري)

1- **المجلس الأوربي** يتكون المجلس الأوربي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الإتحاد ،ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار.و هو عبارة عن اجتماعات قمة تعقد بين رؤساء الدول الحكومات في الاتحاد الأوربي .و الواقع أن معاهدة روما المنشئة للإتحاد الأوربي لم تتضمن نصوص واضحة حول طريقة اجتماعات الجماعة ،ولم يجتمع قادة الدول في السنوات العشر الأولى لإنشائها إلا ثلاث مرات.ولكن بدأت تظهر الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة و حل المشكلات التي لا تستطيع مؤسسات الجماعة الأخرى حلها

وتم اعتماد المجلس الاوربي ضمن المؤسسات الرسمية للجماعة عام 1986 عبر القانون الاوربي الذي يعتبر مكمل لإتفاقيات روما و ينص على:

على أن لا يتدخل المجلس بعملية الإدارة اليومية للإتحاد لأن وظيفته الأساسية هي وضع الخطط العامة لسياسة الاندماج و إعطاء التوجيهات لباقي مؤسسات الاتحاد الأوربي حيث يختص المجلس ربسم السياسة في مجال السياسات الخارجية.

2- **مجلس الاتحاد الأوربي(المجلس الوزاري)**

وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظمي لعملية الاندماج الأوربية لكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل المجلس و طريقة صنع القرار فيه وأخر تعديل كان عبر معاهدة ماستريخت.

و العضوية فيه حسب طبيعةو الموضوع محل البحث فإذان كان الموضوع متعلق بالزراعة تم اجتماع وزراء الزراعة للدول الاعضاء أما إذا كان الموضوع يخص الميزانية تم اجتماع وزراء المالية و على هذا المنوال.

أم الوزراء الخارجية فوضعهم خاص ، فهم يجتمون شهريا ما عد شهر اوت حيث يناقشون المسائل المتعلقة بالسياسة الخاجية ‘ويقومن بعملية التنسق العام لإجتماعات الوزراء في القطاعات الأخرى ،وعادة ما يكون هناك أكثر من إجتماع.

ويقع مقر المجلس وسكرتاريتة في مدينة بروكسل ، ولكن تعقد الاجتماعات أيضا في الوكسمبورغ لمدة ثلاثة اشهر في العام وتتغير رئاسة المجلس بشكل دوري ،حيث تتولى دولة الرئاسة لمدة ستة اشهر ،ويتم ترتيبها وفقا لأبجدية ،ويطلق اسم الدولة على الفترة الرئاسة الفرنسية أو الألمانية .

أما عم وضعية التصويت في المجلس الوزاري فإن الدول الأعضاء ليس لها أصوات متساوية ،لاأن كل دولة عددا من الأصوات يتناسب مع حجمها .حول نظام التصويت إيجاد نوع من التوازن بين مصالح الدولة الصغيرة و مصالح الدول

[1] صدام مرير الجميلي،نفس المرجع السابق،ص68

العضمى،إلا أنه رغم ذلك لم يعط أي دولة أو تكتل دولي حق فرض صيغة قرار أو عرقلة أي قرار الإ اذا أجمعت عليه الدول الأعضاء في الاتحاد.

وأدخلت معاهدة نيس تعديلات جديدة في صياغة اتخاذ القرار فتم اعادة توزيع الاصوات على اسس جديدة على الشكل التالي:

لكل من ألمانيا و فرنسا و بريطانيا و إيطاليا 29 صوتا،أسبانيا 27 صوتا ،ولكل من بلجيكا و البرتغال و اليونان و هنغاريا (المجر) و جمهورية التشيك 12 صوتا ،ولكل من لكسمبورغ وقبرص و لاتفيا و إستونيا 4 أصوات ، ومالطا 3 أصوات. و تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين أي الحصول على 232 صوتا من إجمالي 324 صوتا

3- المفوضية الأوربية

تعتبر الموفوضيةإحدى مؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوربي و يعين أعضاء الفوضية من قبل دول الأعضاء في الاتحاد .ورغم ذلك يكون ولائهم للإتحاد وليس لدولهم ، وعند دخولهم المفوضية يقسمون على الولاء التام للإتحاد . و القسم هو أن:

أتولى القيام بواجباتي ب استقلالية تامة وفقا لمصالح الجماعة و في قيامي بواجباتي لن أقوم بطلب أو الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة.

وتتلخص صلاحيات و مهام المفوضية في البأمور الاتية:

أ- اعداد مقترحات التي تقوي حركة الاندماج الاوربي.

ب- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات،وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية لسلطة التنفيذية في الاتحاد و من ثم فهي مسؤولة عن إدارة العملية التكاملية.

ج- متابعة و مراقبة تنفيذ المعاهددات ،فهي مسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت بهو التأكد من ذلك، وعن التزام الهيئات و الشركات الأوربية بالقوانين و اللوائح المقررة و إحالة المخالفات من جانب الحكومات و الشركات على المحكمة الأوربية

د- تمثيل الاتحاد الأوربي و تتحدث باسمه ، وتقود المفوضات الاقتصادية و التجارية الدولية .عدا الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية و الدفاع.

كما تمتلك المفوضية الأوربية صلاحيات واسعة فيحق لها تقديم مقترحات قوانين و الاشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة.فقد تناوب على رئاسة المفوضية ولمدد مختلفة عشرة أشخاص ينتمون الى ثمانية دول أعضاء،وذلك منذ إبرام معاهدة روما حتى الأن وهذا التمثيل في رئاسة المفوضية يكوةن على إعتبار الكفاءة لا على أساس التوزنات السياسية. [1]

[1] صدام مرير الجميلي،نفس المرجع السابق،ص69

4- البرلمان الأوربي

هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوربية، التي تجسد استمرار دعم و تأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة و الاندماج.

وينتخب أعضاء البرلمان بالاقتراع المباشر ، و قد تضمنت معاهدة باريس لعام 1951تشكيل جمعية برلمانية مكونة من 87 مندوبا تعينهم برلمانات الدول الأعضاء و تعقد الجمعية اجتماعا مرة كل عام لمناقشة تقارير المفوضية

نصت معاهدة روما 1957 على تشكيل برلمان أوربي بدأ فعليا عام 1962، الا أنه لم يقنن رسميا إلا بعد صدور النص القانوني الأوربي الموحد عام 1986 وزيادة عدد المقاعد إلى 144 مقعدا بواسطة برلمانات الدول الأعضاء و ليس بالاقتراع المباشر و كانت أهم واجبات البرلمان الرقابة على انفاق موارد الجماعة الأوربية.

وفي عام 1978 حصل التغير المنتظر في العضوية في البرلمان الأوربي ،فتم إقرار نظام الإقتراع المباشرلاختيار النواب الأوربيين الذين يمثلون الدول الأعضاء ، وتم تطبيقه فعليا عام 1979 وهو العام الذي شهد أول برلمان أوربي بالاقتراع المباشر،مدة الدورة الرلمانية فيه خمس سنواتحتى عام 2004 حيث انتخب ممثلين عن 25 دولة أوربية.

يتمتع أعضاء البرلمان الأوربي بنظام الحصانة البرلمانية يشبه نظام الحصانة المعمول به في الدول ويعقد البرلمان اجتماعاته العادية في مدينة سترسبورغ،المقر الرسمي و النهائي للبرلمان الأروبي أما الدورة الاستثنائية أو الطارئة فتعقد في بركسل.

ويحدد البرلمان الأوربي نظامه الداخلي بنفسه ، و يختار في منتصف كل دورة ،أي كل سنتين ونصف رئيسا و 14 نائبا و خمس مراقبين ماليين ، كما يحدد اللجان البرلمانية الدائمة و المؤقتةو لجان التحقيق.

من صلاحيات البرلمان حسب القانون الأوربي لعام 1986 اصبح له ثلاث صلاحيات رئيسية:

1- صلاحية ادخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة.
2- حق الاعتراض،ووقف و تعطيل صدور بعض المشروعات .
3- سلطة تصديق على المعاهدات و الانظمام و المشاركة في الاتحاد

واضافة معاهدة ماستريخت صلاحية رابعة وهي :

4- المشاركة في اتخاذ القرارات في بعض المجالات المهمة مثل الاجراءات الخاصة بتوحيد السوق

كما يمكن ان نلاحظ أن البرلمان الأوربي لا يحظ بسلطة تشريعية كما في البرلمانات التقليدية.

5- محكمة العدل الدولية

و وهي الجهاز القضائي للإتحاد الاوربي .تتكون المحكمة من قاض من كل دولة ويشهد له بالكفاءة و الخبرة في المجال القانوني و يقوم المجلس الوزاري با ختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول . و يختار قاضي واحد منهم ليكون رئيسا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد.

وأهم التخصصات ووضائف المحكمة هي :

1- الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين و المعاهدات و الاتفاقيات .
2- الفصل بين المتراعات بين الافراد و الشركات من ناحية و بين الدول من ناحية أخرى حول الحقوق و الالتزامات.
3- الفصل في المسائل المرفوعة اليها من المحاكم الوطنية و تحديد القوانين الواجبة التطبيق

6- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية

تقوم اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية بدور إستشاري قريب من دور البرلمان الأوربي، وقد حددت معاهدة روما عددا من المسائل التي تقوم المفوضية و المجلس الوزاري باستشارة اللجنة فيها قبل إصدار التشريعات ،دون ان يكون رأي اللجنة ملزما.

و يكون أعضاء اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية هم من رجال الأعمال و ممثلي مؤسسات المجتمع المدني و الاكادميين و العمال و الفلاحيين .

ويتم تعيينهم بواسطة المجلس الوزاري بناء على ترشيح الحكومات التي تقوم باستشارة جماعات المصالح في البلاد وذلك لفترة أربع سنوات قابلة لتجديد ويقوم أعضاء اللجنة باختيار رئيس لها كل سنتين.

ويقع مقر اللجنة في بروكسل و هي تجتمع ثلاث مرات شهريا و مهمة هذه اللجنة دراسة الاراء المقدمة لها في المجلات التالية :1- الزراعة ،2- الموصلات ،-3 الطاقة و المسائل النووية ،4- المسائل الاقتصادية و المالية،5- الصناعة و التجارة و الخدمات ،6- المسائل الاجتماعية ،7- العلاقات الخارجية،8- التنمية الاقليمية،9- حماية البيئة و الصحة و شؤون المستهليكين.

المبحث الثاني إشارات تفكك الإتحاد الأوربي

المطلب الأول الإشارة الضعيفة

أولا الإشارات السياسية : لا شك أن التوسعات الست المتتالية تعتبر خير شاهد على جاذبية الاتحاد الأوربي ولطالما نظر المسؤولون الأوربيون الى التوسع بإعتباره أولوية وواجبا و هدفا ،لكن السؤال المهم حول عدد الدول الأخرى التي يمكن أن يستوعبها الاتحاد الأوربي،لأنه يرتبط أولا و أخير بالتعريف الحقيقي للهوية الأوربية

أكدة المفوضية الأوربية مرارأن العضوية تحددها القيم أكثر من الجغرافيا .وتعرف معاهدة أمستردام 1997 القيم بأنها "**حرية و ديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و حماية الأقليات**" هذه المعايير السياسية لما يسمى "**معايير كوبنهاجن** "و التي تتضمن أيضا " **الاقتصاد الحرو استقرار المؤسسات** ".[1]

لكن هل يعني أن الجغرافيا ليست مسألة مهمة ؟

أ) **الحدودية و السيادية** نصت المادة السابعة من معاهدة ماستريخت على حق كل دولة أوربية في التقديم بطلب عضوية الاتحاد الاوربي ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة (1) من مشروع الدستور الأوربي على أن عضوية الاتحاد مفتوحة لجميع الدول الأوربية التي تحترم قيمه و تلتزم بالترويج المشترك لها .

لكن لا معاهدة ماستريخت المنشئة للإتحاد الأوربي ولا مشروع دستور الاتحاد نفسه أوضحا معنى الدولة الأوربية او حددا شروط و معايير موضوعية يتعين توافرها في الدول الراغبة في الانضمام الى الاتحاد الأوربي ،بستثناء شرط احترام القيم الأوربية و معنى ذلك أن الاتحاد الأوربي وفقا لمعاهدة ماستريخت ، هو نظام سياسي مفتوح على جميع الدول الأوربية دون أي إستثناء ، و أن حدوده هي حدود أوربا الجغرافية، وهو ما من شأنه يثير اشكاليات سياسية وثقافية عديدة وهنا تتجلى احدى الاشارت التي تمس الوحدة الأوربية و هذا ما نجده في تكتل فيشغراد .

- **مجموعة فيشغراد :** مع تحديد المعايير الجديدة لإتفاقية لشبونة برزت الى العلن أفاق نزاع حاد بين بعض الدول الأعضاء، بشأن العمل الدبلوماسي المستقبلي، لاسيما طريقة توزيع الأدوار والمناصب، وإمكانيات التأثير في صنع القرار المرتبط بالعمل السياسي الخارجي للاتحاد الأوروبي. وتلعب «مجموعة فيشيغراد» دورا بارزا في تحديد معالم هذا التراع، انطلاقا من سعيها الذاتي لتحقيق أكبر نسبة من المكاسب، لاسيما على صعيد فرض أكبر عدد

[1] المركز العربي للبحوث و الدرسات

ممكن من مندوبيها في السلك الدبلوماسي الجديد للبعثة الأوروبية، والذي سيعمل تحت قيادة «كاثرين أشتون» مسؤولة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي.وتتكون مجموعة فيشغراد من **تشيكيا وسلوفاكيا وبولندا** و هنغاريا **والمجر**، قد استشعرت أهمية ما يجري من إعادة هيكلة في سياق العمل الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي، والذي من المفترض أن يكتسب أبعادا وآفاقا جديدة خلال المرحلة المقبلة، وفق ما ستحدده طموحات وأهداف هذا الكيان بعد مرحلة المصادقة على اتفاقية لشبونة. لأن غياب المشاركة الفعلية للدول المجموعة في صياغة وتطبيق سياسات الاتحاد، سيتسبّب على الأرجح في فقدان تلك الدول لاهتمامها في السياسة المذكورة، بل سيؤدي لخلق هوّة كبيرة بينها وبين السياسات الوطنية للدول الأعضاء.

ب) **الدستور الأوربي** : اتفق قادة الأعضاء في الاتحاد الأوربي على وضع دستور لأوربا .وجاءت المبادرة من بلجيكا في ديسمبر 2001 خلال فترة رئستها للإتحاد 1.وتم انذاك تشكيل لجنة برئاسة " فليري **جيسكار ديستان** "، مهمتها اعداد دستور للإتحاد الإأن اللجنة واجهتها عدة إشكاليات في صياغتها لدستور منها

1- إشكالية التعدد اللغوي و القومي و الديني في القارة الأوربيةعكس النموذج الأمريكي الذي إعتمد على الوحدة اللغوية في إقامة إتحاده و النموذج الصيني الذي يعتمد على الأغلبية العرقية التي تنتمي الى سلالة الهان.Han .

2- الاشكالية الثانية هي الإشكالية الديمقراطية المتعلقة بعدد النواب في البرلمان الأوربي فلو طبقة قاعدة الصوت الواحد للناخب الواحد لأصيبت البنية التمثيلية في هذا البرلمان بخلل خطير وهذا التفاوت في عدد السكان في دول الاتحاد فهناك دول يتجاوز عدد سكانها الثمانين مليون نسمة(المانيا) والستين مليون (فرنسا،ايطاليا،بريطانيا) مقابل دول لايصل عدد سكانها المليون نسمة مثل (قبرص ، مالطا ، لوكسمبورغ).

3- الاشكالية الثالثة هي إشكالية الهوية الدينية لأوربافقد كان للدين ممثلا في المسيحية دورا كبيرا في التكوين التاريخي للقارة و هوية الشعوب الأوربية كانت دينية.

يواجه المشروع الأوربي أكبر أزمة في تاريخه بسب العجزعن تمرير الدستور الأوربي الجديد الذي أختير له 9 ماي ليكون موعدا احتفاليا سنويا.حيث بلغ عدد المصادقين على الدستور في عام 2006 15 من أصل 25 دولة عصوا [2]، و الذي ارتفع بدوره الى28 عضوا في عام 2013حيث تعبر هذه الاشارات على مدى هشاشة الهيكل السياسي للاتحاد و بتالي منطقية تفككه هذا بسبب اختلاف و امتناع أعضاءه عن نقل صلاحيات دستورية قومية الى صلاحيات دستورية فوق قومية.

1- صدام مرير الجميلي،نفس المرجع السابق،ص51

ثانيا الإشارات الأمنية:

1- السياسة الدفاعية

عجز الاتحاد الأوربي في حلحلة أزماته الداخلية و الخارجية الا من خلال سياسة دفاعية مشتركة و ذلك ما حصل في يوغسلافيا السابقة وليبيا حيث يعتمد على الحلف الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي تهديد كبير يواجه أمنها. وهذا رغم أن الإنفاق العسكري الأوربي يبلغ ثلثي3/1 الإنفاق الأمريكي، لم يقدرو على تقديم عشر 10/1 القوة النارية التي قدمها الأمريكيون ‘كما كلن تأثيرهم على سير العمليات محدودب الإضافة إلى السيطرة الأمريكية على مرافق الحلف و التي تعني عمليا المرافق الأمريسكية كنقل الجوي و الاستخبارات باستخدام الأقمار الصناعية مما يعني الموافقة الأمريكية على أي عملية عسكرية كبيرة.مما يثير توترات داخل الحلف في حالة عدم الموافقة الأمريكية على توجهات الأوربية في بعض القضايا و هذه إحذى الاشارات التي أدت بالاتحاد إلى التفكك.

2- الإرهاب و الهجرة

جاءت الهجمات الأخيرة في دول الاتحاد الأوربي (المانيا، فرنسا،بلجيكا ،بريطانيا) في سياق اجتماعي وسياسي مشحون و بمكان الاسلام و المسلمين في الديار الأوربية،حيث شهدت المانيا صنوف الارهاب المنظم ،من طعن شرطي الى حادثة معبد السيخ ، مرورًا باعتداء شاب هارب من أفغانستان على ركاب أحد القطارات. و لم تنتهِ عند أحداث قتل واغتيال للشرطة، وتسريب فيديوهات تهدد الألمان بـــ«الانتقام». معلوم أن ألمانيا غامرت بإيواء قدرٍ كبيرٍ من اللاجئين، مما منح أصوات اليمين مشروعيةً بالطرح، بوصفها حاميةً للهويّة الأصلية، ومدافعة عن ألمانيا قومًا وجذرًا، وهو تحوّل بالثقافة الألمانيةالباردةتجاهالأجنبي وذلك ضمن اعتياد ثقافي ورسم قانوني.

الصوت المناوئ للاجئين والمهاجرين أخذ تصاعده بعد حادث الدهس بسوق عيد الميلاد ببرلين، الذي أودى بحياة اثني عشر شخصًا، وأكثر من أربعين جريحًا. ردة الفعل الأكثر دويًا كانت من حزب البديل لأجل ألمانيا «إيه إف دي» المعارض للاتحاد الأوروبي والمعادي للاجئين، حيث دعا صراحةً إلى: "تطبيق حظر فوري على دخول أي أشخاص غير معروفي الهوية إلى ألمانيا."

وكذلك ما حصل في فرنسا منذ أحداث «شارلي إيبدو». و تفجرات باريس هذا كله أجج الرأي العام الأوربي و بعض الأصوات الحكومية على

ثالثا الاشارات الاجتماعية و الثقافية : عانت الوحدة الأوربية ترجعا و فقدانا لخصوصيتها الأوربية بسبب الأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستبعاد التي تنتهج إزاء فئات اجتماعية معينة ،مما يمزق النسيج المجتمعي الذي يتبين من خلال البطالة و هجرة العمالة ،إذ تشكو الدول المنظمة من نسبة بطالة أعلى من متو سط دول الاتحاد الأوربي تبلغ 9.6%[1] وتتراوح بين 13 و 19.2% و لكن البطالة تضرب الشباب بنسبة هائلة حيث تصل في بولندا نسبة 41.5 % و 38.9 % في سلوفاكيا

المطلب الثاني الإشارات القوية

أولا الأزمة الاقتصادية اليونانية

1- **اليونان** : هي واحدة من الدول الأوروبية، وعاصمتها أثينا، تقع في الجنوب الشرقي من قارة أوروبا، وتبلغ مساحتها 130 ألف كيلومتر مربع، ويتكون جزءٌ من مساحتها من مجموعة جزر، وتحتوي على العديد من المرتفعات الجبلية. أغلب سكانها يونانيون، مع وجود فئات أخرى من المهاجرين، وتتبع في سياستها الاقتصادية نظام الاقتصاد الرأسمالي، وتعاني اليونان، من أزمات اقتصادية كبيرة، فتحتاج إلى الوصول لحلول تساهم في إعادة الاقتصاد اليوناني إلى مساره الصحيح.

2- **يعريف مفهوم الأزمة الاقتصادية**،: بأنه التأثير الذي يؤدي إلى إصابة اقتصاد دولة ما، بنوع من الكسل، أو عدم القدرة على النهوض، أو مواكبة السياسات النقدية العالمية، مما يؤدي إلى تعطل الحياة الاقتصادية، وفي حال عدم وجود علاج ناجح لهذه الأزمة، سينتج عنها إعلان إفلاس الحكومة، وعدم قدرتها على دفع كافة المصاريف المترتبة عليها، وبتالي، الانهيار التام للدولة.

3- **الجذور التاريخية للأزمة** : عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة تقارب أربعة قرون (من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر)، وحينما ضعفت الدولة العثمانية طفقت اليونان تحرر أراضيها من النفوذ العثماني تدريجيا حتى وصلت إلى الشكل المعاصر لخارطة الدولة كما نراها اليوم. وبسبب ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى السعي للحصول على قروض من الدول الأوروبية،

[1] 2017/02http://ar.tradingeconomics.com/country-list/unemployment-rate

وقد حصلت بالفعل على أول قرض من بريطانيا بعد الاستقلال عام 1823، بعدها حصلت على قروض أخرى خلال مراحل متتالية.

أعلنت اليونان عن عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون وأعلنت إفلاسها أربع مرات: في السنوات 1827، 1843، 1893، 1932، وتكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها حاليا، والتي قد تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة

أما الأزمة الاقتصادية في اليونان: [1]فهي التأثيرات السلبية التي انعكست على الحكومة اليونانية؛ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وما سبقتها من أزمات أخرى، وذلك لعدم قدرتها على سداد الديون المترتبة عليها، نتيجة لتراكم القروض التي حصلت عليها من الدول الأوروبية، وهكذا استمرت اليونان بإعلان إفلاسها، لعجزها عن دفع القيمة المالية لديونها، التي تزداد قيمتها مع مرور الوقت.

تيجة لما تقدم، استمرت اليونان في سياسية اللجوء إلى الاقتراض دون حساب لتداعيات ذلك، حتى إن أحد السياسيين الأوروبيين قال إن "اليونان مدمنة ديون."

كان الإنفاق يفوق بكثير مستوى الدخل، وكون أن هذه الحالة استمرت لسنوات طويلة، فقد كان ينظر إليها على أنها حالة طبيعية دون أن يكون لدى الساسة اليونانيين خطة عملية لمواجهتها والتعامل معها.

بقيت القضية الاقتصادية اليونانية قضية داخلية على مستوى التداعيات وسبل العلاج إلى أن أصبحت اليونان عضوا في المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي وبعدها عضوا في الوحدة النقدية الأوروبية والتي وضع الاتحاد الأوروبي لها شروطا اقتصادية تلتزم بها الدول الراغبة في دخول منطقة اليورو.

كانت الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي تتعلق بقضايا العجز والتضخم وغيرها من الأمور الاقتصادية، وبعدما دخلت اليونان منطقة اليورو في المرحلة الأولى اكتشف أن الأرقام والإحصائيات التي قدمتها لم تكن صحيحة.

[1] مجد خضر ،**أسباب أزمة اليونان الإقتصادية**: http://mawdoo3.com/ بتاريخ 2016/01/24

خلال فترة حكومة رئيس الوزراء كوستاس كرامنليس، والتي امتدت لخمس سنوات بين 2004 – 2009 ارتفع الدين العام 70 مليار يورو إضافية، كما ارتفعت نسبة العجز والإنفاق العام، لذلك قدمت تلك الحكومة استقالتها تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وتحت ضغط فضائح الاختلاس المالية من قبل مسؤولين نافذين في الدولة، وجاءت بعدها حكومة يورغوس باباندريو الاشتراكية إلى السلطة ووجدت أنها غير قادرة على معرفة الحجم الحقيقي للدين العام.

لذلك بادرت الحكومة إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقق من حجم الدين، بالرغم من أن حجم هذا الدين الذي أعلن عنه آنذاك هو 300 مليار يورو إلا أن اللجنة اكتشفت أنه قد يصل إلى ترليون يورو، ويمكن أن نتبين حجم الأزمة حين نقارن حجم الدين العام بمجمل الدخل القومي لعام 2009 والبالغ 260 مليار يورو بحسب مصادر الميزانية العامة للدولة.

وبتفصيل الديون اليونانية فإنه يمكن تقسيمها كما يلي[1]:

- ✓ 270مليار يورو ديون القطاع العام.
- ✓ 30مليار يورو ديون حكومية داخلية على شكل سندات لقطاع التأمين.
- ✓ 25مليار يورو قروض معطاه بضمان القطاع العام 80% منها غير قابلة للسداد أو الاسترداد.
- ✓ 8مليار يورو ديون لمؤسسات قامت بمشاريع وقدمت خدمات ومستلزمات مستشفيات للدولة.
- ✓ 1,7مليار يورو على شكل سندات والتزامات واستحقاقات للإدارات المحلية كديون على الدولة.
- ✓ 1,3مليار يورو مرتبات والتزامات مستحقه لموظفي شركة الأولمبيك للطيران.
- ✓ 1مليار يورو ديون أخرى.
- ✓ 300مليار يورو عجز لمؤسسات التأمين الاجتماعي عام 2005 – 2006.
- ✓ 280مليار يورو ديون الشركات والأفراد للبنوك.
- ✓ 28مليار يورو تم تقديمها للبنوك خلال الأزمة المالية العالمية على شكل ضمانات.

وبذلك فإن مجمل الدين العام هو 948 مليار يورو، وهذا يعني أنها تصل حد 400% من الدخل القومي، وبالرغم من أن تلك الأرقام تعود الى مصادر رسمية إلا أنني أعتقد أنها تقريبية وأن الديون تفوق تلك الأرقام التي ذكرت آنفا.

وكيفما يتم النظر إلى الدين فإنه كبير جدا إلى الحد الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية، ويحول دون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ويجعل اليونان أسيرا ومحتكما للقرارات الدولية الخارجية.

[1] عبد اللطيف درويش **الازمة المالية اليونانية... جذورها و تداعيتها** :مركز الجزيرة للدراسات **عبد اللطيف درويش** الإثنين، 11 يونيو، 2012 17:02
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261113551117990 8.html

وفي هذا العام 2012، فإن الدين الخارجي فقط يصل إلى حوالي 500 مليار يورو، وتصل أعباؤه السنوية إلى حوالي 22 مليار يورو، وهذا يفوق قدرة اليونان الاقتصادية، ويحول دون استمرارها بالإيفاء باستحقاقات الدين العام.

المراقبة والإشراف الأوروبي

تلزم قوانين الاتحاد الأوروبي دول الاتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجبرها على اتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة.

قامت الحكومات اليونانية وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة الى الـــ Eurostat تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أبريل/نيسان 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريرا إلى الـــ Eurostatمحتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من الدخل القومي، وقد اكتشف الـــ Eurostat العديد من الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير.

وقدم التقرير مرة أخرى في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2009 جاء فيه أن العجز سيصل في نهاية عام 2009 إلى 12,5 من الدخل القومي.

وقد أدى هذا الأمر مع عوامل أخرى سابقة مشابهة إلى حالة من عدم الثقة بما تقدمه اليونان من تقارير اقتصادية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان بما يلي:

- تزوير الدخل الضريبي.
- هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي.
- تضخيم ميزانية الجيش.
- تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات.
- تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي.
- تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات.
- الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي[1].

نتيجة لما سبق، وبسبب استفحال الأزمة، وعجز خطة الإنقاذ الأوربي و التي أدت بدورها الى تعميق الأزمة و في رأي أدت ا أن الإقتصاد اليوناني إنهار و بتالي إنفراط العقد الأوربي من أضعف حلقة في سلسلة الإتحاد ال و هي اليونان.

[1] عبد اللطيف درويش،مركز دراسات الجزيرة .

ثانيا الخروج البريطاني

يعد الخروج البريطانيا من البيت الأوربي بعد استفتاء 16 جوان 2016 بمثابة زلزال في البيت الأوربي حيث أدلى البريطانيون بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوربي في إستفتاء دعا إليه رئيس الوزراء ديفيد كاميرون.وشارك في الاستفتاء 46.501.241 مليون ناخب و جاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة51.9 في المئة أي(17.410.742 مليون) مقابل 48.1 في المئة أي(16.141.241) لمصلحة البقاء في الإتحاد الأوربي.

كما يعتبر هذا الاستفتاء نتيجة طبيعية للحالة التي يعيشها الاتحاد الأوربي بين أعضاءه حيث تميزة العلاقات البريطانية الأوربية بحالة عدم الارتياح المتبادل القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات و الرؤى بين بريطانيا و الجماعة الأوربية وخاصة مع الدولتين الكبيرتين فرنسا و المانيا و لم تكن بريطانيا متحمسة يوما الى التكامل و الاندماج الاوربي حيث تعتبر نفسها و لا سيما المحافظين فيها دولة اطلسية أكثر منها دولة أوربية متخذة سياسية إقتصادية و خارجية أكثر قربا من الولايات التحدة.

إن هذا الخروج هو بداية إنفراط العقد حيث سيفقد الاتحاد الاوربي12.5 % من سكانه و قرابة15% من القوة الاقتصادية كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوربي،أما في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي فإن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في اليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوربي إذ أن خروجها سوف يؤدي الى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوربي و كذلك 73 مقعد في البرلمان الأوربي(8.5 في المئة من الوزن النسبي لتصويت)[1]

ثالثا بروز الشعبوية في أوربا

1- **مفهوم الشعبوية :** الشعبوية مصطلح يعبر عن ظاهرة سياسية وأيديولوجية قديمة، لكنها تجددت في العصور المتعاقبة، تتلخص الشعبوية بمخاطبة عواطف الجماهير، وتدغدغ أحلامهم في سياق حملة تعبئة جماهيرية واسعة للنيل من الخصوم السياسيين الواقعيين، فضلا عن التهجم على النخبة، بهدف تحشيد الجموع العريضة حول شعارات براقة وخطاب وردي سهل التداول، بالتالي يمكن أن تؤدي الظاهرة الشعبوية في المحصلة إلى إخفاقات كبيرة وسياسات كارثية. من جانب آخر لعل كثرة إستخدام مفردة (الشعب) ومخاطبة الجماهير بصيغ مبسطة، إضافة إلى كسب المزيد من الشعبية رسخت هذا المصطلح – التيار السياسي – الذي يخص تعريفا وإصطلاحا القادة قبل الحركات

[1] Roland Freudenstein, Eoin Dera and Aggelos Aggelou, "BREXIT IN FOCUS: Six ways it will fundamentally change the EU," Wilfried Martens Center for European Studies (June 2015), accessed on 2016/6/30، at: http://bit.ly/294rn9w

والمنظمات.فالشعبوية ظاهرة معقدة تعيد إنتاج نفسها متكيفة مع الظروف والمناخات الراهنة، تستفيد من إخفاقات التيارات العقلانية الرئيسية كالليبرالية والإشتراكية الديمقراطية والديمقراطية المسيحية الراسخة والمهيمنة على العقل السياسي الأوروبي وبالتالي على مراكز القرار والسلطات المنتخبة في أوروبا.

2- **الشعبوية و تداعيتها على الاتحاد الأوربي :**[1]يرصد روبرت ريش، وزير العمل الأمريكي الأسبق، وأستاذ السياسات العامة بجامعة كاليفورنيا، في مقالا له بأن "صعود الشعبوية"(5)، مظاهر وأسباب تصاعد الغضب الشعبي ضد النخبة السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة. ويبرز ريش في هذا المقال ازدياد الفجوة في الدخل والنفوذ بين النخبة والطبقة المتوسطة الأمريكية، وما يراه تواطؤا بين النخب السياسية والاقتصادية يؤدي إلي إلحاق الضرر بالمصالح الأساسية للطبقة المتوسطة، ويحد من قدرتها علي تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. يعزو الكاتب تصاعد مشاعر الغضب والتوتر في المجتمع الأوربي ،الى ظهور هذه التيارات بناء على عدة أسباب، من بينها بروز ظاهرة الهجرة واللجوء إلى الدولة وضيق شريحة منهم، بالإضافة لضيق العمال والنقابات المهنية من بعض القوانين والتشريعات، بالإضافة إلى وجود انقلاب لسياسة اقتصادية ليبرالية إن صح التعبير، وسياسات التقشف المالي وقلة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى النزعة القومية والدفاع عن الهوية الوطنية، والاستهزاء بموضوع حقوق الإنسان.وكذلك عقب الأزمة الاقتصادية عام 2008، إلتي أدت إلى تراجع الاقتصادي العام، مع إحساس الطبقة الوسطي بالحرمان النسبي. والحاجة. وبذلك، عادت الفجوة بين أفراد دول الاتحاد للإتساع مرة أخري.وأدت الى تفككه.

[1] كارن أبو الخير ،دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1573.asp، ب تاريخ27/افريل 2017

الفصل الثالث :

السيناريوهات المستقبلية لتفكك الاتحاد الأوربي

المبحث الأول : السيناريو الأسود

المبحث الثاني : سيناريو المنطقة الاقتصادية الأوربية

المبحث الثالث : سيناريو التكتلات الإقليمية

المبحث الأول السيناريو الأسود: العـــودة إلـــى العصـــور المظلمـــة مـــن التاريـــخ

و في هذا السيناريو أكثر ما يخشى هو وصول التيار الشعبوي الذي يعتبر من الإشارات القوية التي تأثر في العوامل الجيو سياسية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية، لدول الاتحاد الأوروبية التي تملك المؤسسات.لا تنجو من سلسلة الكارثة وهي عدم قدرة المؤيدين لأوربا ديمقراطية موحده للعب كقوة مكافحة لفيروس الشعبوية .

وبيتالي يزداد عامل التشكيك في مدى جدوى القيم الأوروبية في العديد من الحكومات. مثل المجر وبولندا، وسوف نرى المزيد من الدول تضع قوانين مخالفة لمبادئ الليبرالية.مما تصيب مؤسسات الاتحاد بالشلل، فحين تتقدم العديد من الدول بطلب للحصول على إعفاء من معيار مشترك. وفي هذا السياق لن تكون أوروبا قادرة على زيادة ميزانيتها و توجيه أولوياتها

و يبدو أن أكثر من تخشى تصاعد الشعبوية هي ألمانيا التي اكتوت في القرن الماضي بطريقة ما بنار الشعبوية التي أشعلت حربين عالميتين، حيث كانت ألمانيا مركزاً ومسرحاً لهما، حالياً كل الجهات ذات الصلة تتجه لتوصيف الظاهرة، تحليلها ودراستها، فهي مستنفرة لتسليط الضوء على مخاطرها.

و في هذه الأجواء تجتاح هذه الظاهرة الشارع الأوروبي عموماً، وايطاليا على وجه الخصوص، فهو البلد الأقل استقراراً في سياساتها الداخلية، والذي ضرب أرقاماً قياسية في عدد حكوماتها، بمعدل كل سنتين حكومة جديدة.

وبتالي يحدث تغير في الخارطة السياسية للقوى الإيطالية لصالح حركات شعبوية جديدة، خاصة حركة (خمس نجوم) الاشكالية، ففي الفترة الأخيرة قبل الاستفتاء، أصبحت الحملة ساخنة بين زعيم حركة خمسة نجوم بزعامة الممثل المسرحي الهزلي (بيبي غريللو) و الذي أعلن رسمياً دخوله عالم السياسية بتأسيسه لحركة (5 نجوم) عام 2009، فتزايدت شعبيته بسرعة فائقة حتى بات يهدد عرش السياسيين التقليديين في ايطاليا، مستفيدا من مجمل رصيده وشهرته، فهو ممثل كوميدي ظهر على شاشات السينما والتلفزيون (مواليد 1948)، مدون، أسس أيضاً موقعاً يعد من أشهر المواقع الايطالية وربما العالمية زيارة وشهرة. جدير ذكره أنه قد حصد عدة جوائز وله عدة كتب عناوينها ملفته: (لنمسك بالمستقبل، نحن في حرب، لنطفئ النووي)، وفي المحصلة دخل عالم السياسة بأدوات ثقافية وفنية ناعمة.

في المشهد الايطالي يبدو أن صعود نجم شخصية شعبوية ذات جذور فنية ثقافية مؤشر على تنامي صيغة جديدة من الشعبوية، بموازاة تراجع رصيد المنظومات السياسية المستقرة في أوروبا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، تضيف لمعادلة التنافس عنصراً جديداً مختلفاً عن حركات اليمين الشعبوي التقليدية، فإيطاليا الجمهورية الأقدم في أوروبا، اليسارية والمافيوية في بعض أوجهها الأخرى، هي الدولة الاوربية الأولى التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، بالتالي قد يدفع السأم واليأس بالمواطنين لإنتخاب (بيبي) ليكون الشخصية السياسية الأولى في ايطاليا وقد تكون شعبويته موازية لشعبوية ترامب القادم من عالم المال والبزنس، خاصة تجمعهما تصريحات غير اعتيادية، فقد صرح بيبي مؤخرا (اننا اقرب الى مجال طب النفس منا الى مجال السياسة... منتقدا بشدة قادة الاحزاب التقليدية متسائلا : لمن سنمنح الثقة؟ لهؤلاء الناس الذين قسموا

البلاد طوال 20 عاما فنحن اناس جدد يسعون الى تغيير البلاد، والمعاني التي نسعى لتكريسها هي معاني الجماعة وان لا يترك احد لمصيره ودخل ادنى للمواطنة ومساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة.

و يعتبر الجيل الجديد من القادة والحكام الشعبويين يختلفون عن الجيل السابق المنتمين للطبقات الاجتماعية الرثة والذين أشعلوا الحروب وغذوا الصراعات، حيث أن أفراد الجيل المصطحب للظاهرة الترامبية قد لا يكونوا بالضرورة من الأوساط البروليتارية والريفية، كما حدث في العالم الثالث، فالشعبوية الأوروأمريكية الجديدة تحمل مميزات وخصائص عصر العولمة، فقادتها إضافة إلى أنهم ينافسون الجيل الساكن والمستهلك من طبقة الساسة في البلدان الأوروأمريكية، يتصفون أيضاً بالقوة الفكرية والمشاريع الوطنية الديناميكية التي قد تؤدي بالضرورة إلى تصادم المصالح للقوى العظمى، وقد يهيؤون المناخات شعبوياً لحروب كبرى، وهذا بالضبط ما يثير مخاوف النخب في مجتمعات الرفاه الأوروأمريكية.

من الواضح أن مرحلة سياسية ستدشن، بمسار موازٍ ومتفاعل مع عصر العولمة، مسار منتمي لزمن الاتصالات والتواصل الفائق السرعة، فضلا عن تحكم وتأثير الرأسمال العابر للقارات. فليس مستبعداً أن يتم طي صفحة العديد من القوى والشخصيات المؤثرة على الساحة العالمية، لصالح جيل شعبوي جديد من القادة، يحملون في حقائبهم مشاريع وديناميات مختلفة، فإن لم تكن مرعبة، فهي بالتأكيد تحمل معها العديد من المخاوف، تلك مخاوف المرافقة للتغيير واضطراب النظام العالمي الشائخ.

وتظهر أكثر وأكثر في الآلة البيروقراطية غير القادرة على الأخذ بعين الاعتبار إحتياجات هذه السلسلة الجديدة تستكشف مجموعة من السيناريوهات التي إما أن تكون جارية حاليا في أوراسيا أو أن لديها القدرة على التشكل في المستقبل القريب.

إن صياغة هذا السيناريو هو دراسة أكبر قدر من لمعلومات والاتجاهات المتاحة للشعبوية والتي يمكن من خلالها التنبؤ بموضوعية حول الحقائق التي قد تظهر عبر الأفق. على أمل التفاؤل بأن هذا العمل سوف يلهم صناع القرار والباحثين والمراقبين العاديين لأخذ زمام المبادرة في متابعة هذا السيناريو من خلال تشجيعها أو استباقها بإجراءات أو بتفسيرها حسب الحاجة اعتمادا على الأهداف الشخصية ومدى مناسبة كل احتمال منها.

المبحث الثالث سيناريو التكتلات الإقليمية

يقوم هذا السيناريو على مجموعة من التكتلات الإقليمية الداخلية في الاتحاد الأوربي سواء معلنة فعليا،أو غير معلنة فإنه من المرجح أن اللامركزية (سواء في الواقع أو في شكل) ستنتج مجموعة من التكتلات الإقليمية:

تكتل فيشغراد :

المجر (الأساسية) / تشيكيا / سلوفاكيا / هنغاريا و بولنده سوف تسعى بودابست جاهدة لإعادة جزء من مجد الملكية المزدوجة السابقة من خلال توسيع نفوذها إلى مناطق في الوقت الحاضر كان يسكنها تاريخيا سكان من أصل هنغاري والتحالف مع كرواتيا، البلد الذي سبق أن توحدت معه لعدة قرون .

تكتل دول أوربا الشرقية :

بولندا (الأساسية) / ليتوانيا / أوكرانيا

بولندا، وكما فعلت تاريخيا، سوف تسعى إلى الضغط ضد في محيط الحدود الغربية لروسيا في محاولة لإثبات نفسها على الأراضي السابقة من الكومنولث البولندي اللتواني.

تكتل أوروبا الكلاسيكية /اللاتينية:

ويشمل هذا السناريو كل من فرنسا (الفاعل الأساسي) / إيطاليا / أسبانيا / البرتغال / اليونان

سوف تقوم باريس بقيادة هذه الدول غير المستقرة اقتصاديا (البرتغال / ايطاليا / اليونان / اسبانيا) في جنوب أوروبا من خلال إنشاء فضاء تجاري مقره البحر الأبيض المتوسط ومن المحتمل أيضا التوسع في شمال أفريقيا مع مرور الوقت.

تكتل البلقان الأسود:

صربيا / جمهورية صربسكا في البوسنة / جمهورية مقدونيا / الجبل الأسود / ألبانيا/كرواتيا

هذه الزاوية الأخيرة من أوروبا ليس لديها مركز متميز، على الرغم من أن صربيا يمكن أن تعمل لجذب جمهورية صربسكا ومقدونيا، ومع هذا فمن المرجح أن الدخول في علاقة استراتيجية محدودة مع بلغراد من شأنه أن يكون ذو حساسية عالية قد يؤدي إلى تنازل محتمل عن السيادة لأسباب تاريخية. الجبل الأسود الذي انضم إلى الناتو قريبا من المحتمل أن يصبح المركز المباشر لتلك الكتلة خارج تأثير أية جهة أساسية، في حين أن ألبانيا تتعرض في نهاية المطاف إلى الخلل في جدول الأعمال الوحدوي "لألبانيا الكبرى" ،التي كان احتلال المتشددين الألبان للإقليم الصربي في كوسوفو مجرد بداية من تيرانا منذ سنوات طويلة "لتوحيد" الأراضي الألبانية، والتي دفعت من قبل الولايات المتحدة لإثارة النزعة الانفصالية العرقية والدينية لدى جيرانها المقدونيين والجبل الأسود

أما في البوسنة تكتنفها الصراعات السياسية التي لا حصر لها والتناقضات أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الأهلية لعام 1995، والبوسنة تتقسم في نهاية المطاف إلى دول مصطنعة ضعيفة كما كانت دائما، سراييفو تسبب في أزمة من خلال حملتها المركزية غير القانونية للمطالبة بالفيدرالية والانسحاب من الكيان الصربي.

المبحث الثاني : المنطقة الإقتصادية الأوربية

و يقوم هذا السيناريو على مبدأ نصف لي، ونصف لك بين ألمانيا وفرنسا القائدان الرئيسيان للاتحاد الأوروبي ، ينجرفان أكثر فأكثر نحو رؤيتهم للمنطقة وسياستها المالية، عند ألمانيا فائقة الليبرالية تستمر الدعوة إلى مزيد من التكامل والمحافظة المالية، في حين تقترح فرنسا المحافظة على تعزيز سيادة الدولة والتساهل نحو الأعضاء وتخليصهم من الدين (كما في دول البرتغال وإسبانيا واليونان). تتحرك برلين وباريس في اتجاهين متعاكسين وفي نهاية المطاف قد يتم تقسيم الاتحاد الأوروبي وديا فيما بينهما إلى مناطق نفوذ أو الدخول في صراع وتنافسية عالية. العامل الحاسم قد يأتي في نهاية المطاف من السياسات الاجتماعية والموقف تجاه تنفيذها، والذي قد يؤدي إلى بعض التناقضات الجغرافية الغريبة (مثل النفوذ الفرنسي المحافظ في بولندا والنفوذ الألماني الليبرالي في إيطاليا .

ومع ذلك فإن شكل هذه العلاقة قد يكون جيدًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي أما فيما يخص شكل العلاقة بين هذا الأخير بزعامة كل من فرنسا و المانيا وبريطانيا، وللحيلولة دون سقوط بريطانيا في غياهب الشك وعدم اليقين في علاقاتها مع الاتحاد والعالم فيمكن أن تتلاشي كل تلك المخاوف والاضطرابات من خلال اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية وعندها سيكون على بريطانيا السماح بحرية الحركة للمواطنين من أعضاء المنطقة الاقتصادية من وإلى الاتحاد، وهناك أمر جوهري ومهم لم تكن برطانيا تتمتع به سابقًا وهو "مكابح الطوارئ" التي تخولها تعليق الاتفاقية مع الاتحاد في أربعة أمور هي "حرية حركة الناس والسلع والخدمات ورأس المال"، في حين فشلت في الحصول على حق تلك المكابح قبل خروجها من الاتحاد الأوروبي ولكن من الممكن استخدام المكابح في وجه أية مخاطر محتملة بعد خروجها من تحت المظلة الأوربية .كما يمثل النموذج النرويجي بالنسبة للمملكة المتحدة يعد أمرًا مفروغًا منه.ومن خلال تلك الاتفاقية من الممكن عندها أن تستمر المصالح التجارية لبريطانيا وتحافظ على مزاياها مع دول الاتحاد و ستتخلص من بيروقراطية بروكسل وستكون خالية من الآثار الخانقة للثروة السمكية المشتركة والسياسات الزراعية للاتحاد، كما ستبقى أحد المشاركين الفاعلين في المنطقة الاقتصادية ولكن بدون أي مظاهر لاتحاد سياسي هذه المرة، وستكون بريطانيا غير ملزمة بمعاهدة ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي فيكون لديها القدرة على تخفيض معدلات ضريبة القيمة لتحفيز الاقتصاد.

و ستحافظ على بعض المزايا التجارية وأن البريطانيين سيبقون قادرين على العمل والدراسة في الاتحاد الأوروبي مع فرض قيود على الهجرة وإن كانت مؤقتة، وهذه المزايا تتفق مع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية، كما يشترط الاتحاد على حرية تنقل الأشخاص مع بريطانيا داخل المنطقة الاقتصادية الأوربية كشرط أساسي للبقاء في المنطقة . كما أن المؤسسات المالية ستشكل أداة ضغط على الحكومة البريطانيا لأنه سيحافظ على مزايا العمل في جميع أنحاء أوروبا.

الخاتمة

كان شومان يدرك صعوبة العثور على قاسم مشترك بين قطبي الصراع التاريخي في أوروبا، وهما فرنسا وألمانيا، ويدرك أيضاً صعوبة العثور على مصلحة مشتركة تجمع بين دولة منتصرة ودولة مهزومة في الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لم يستسلم لليأس، بل حافظ على جمالية الحلم وسمو القيم التي اكتسبها من المؤسس الأول للحلم الأوروبي.. إنه السياسي اللامع جان مونيه صاحب القول التاريخي الشهير: «**نعمل لوحدة الشعوب في أوروبا لا لوحدة الدول والأنظمة الأوروبية**». من هذه البارقة الفريدة والمميزة في قواعد العمل السياسي، انطلق شومان في مشروعه الأوروبي، مقتنعا بأن الوحدة الناجحة تصنعها الشعوب، لا الدول و الأنظمة السياسية

لكن هذا الحلم ما فتأ إن عايش الاتحاد الأوروبي مشاكل جوهرية تتمثل في تنامي التوجه الشعبوي والقومي الموروث منذ القدم ، في ظل صراع المصالح بين أقطاب هذا الاتحاد المثقل ببعض أعضائه بالديون الناتجة عن الأزمة المالية.

كما شكل إعلان أربع دول من وسط وشرقي أوروبا –هي بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا– تأسيس قوة قتالية مشتركة تسمى "فيشغراد" وخروج بريطانيا من الإتحاد ضربة فاصلة في محطة بارزة في الخروج عن الصف، ما دام أن أوروبا ليست موحدة في كيانها و نظرتها إلى الاندماج و الانصهار في بوتقة واحده.القت هذه الدراسة الضوء على الاشارات سواء الضعيفة أو القوية منها التي أدت الى هذا الكيان الى التفكك و خصوصا منذو اتجاهه نحو توسيع عضويته لتشمل دول شرق أوربا .

وهذه العملية التي لم تلق استحسان التيارات بالإجماع فثمة أصوات كثيرة حذرت من توسيع الاتحاد الأوربي دون تقويته ،وكذلك يملك قدرة محدودة للعمل ،فهو يفتقد الرئيس المؤثر دوليا ،فالنظام الحالي لرئاسة المتناوبة كل ستة شهور يجعل القيادة الفاعلة مستحلة لأنها غير دائمة ، كما يقلل من قدرة الاتحاد الأوربي على منافسة اللاعبين الدوليين على قدم المساواة،و حتى منصب "الممثل الأعلى " لا يغيير بحد ذاته هذا الوضع ،لأن الممثل الأعلى لا يملك نفوذا و سلطة" وزير الخارجية " فخافييرسولانا،الممثل الأعلى للإتحاد الأوربي،يتمتع بهامش صلاحيات محدود،وهو لا يستطيع أن يعادي أي دولة أوربية كبرى.

و في نهاية البحث حولنا بيان المشاهد المستقبلية التي سيؤول اليها الاتحاد الأوربي بعد تفككه من خلال تتبع مراحل تكونه الى أهم إشارات تفككه الضعيفة منها و القوية.

أما بالنسبة للسيناريوهات فهي تقنية إفتراضية تبقى رهينة التطورا الفعلي لمكونات الاتحاد الاروبي الاقتصادية و السياسية و الجيو ستراتيجية في عملية انتقاء السيناريو الاساسي لعملية التفكك ، سواء على اساس تكتل اقليمي أو منطقة اقتصادية أو إنهيار تام للإتحاد .

قائمة الملاحق

ملحق (01) **الجدول الكنورولوجي يوضح أهم التطو ا رت التاريخية التي مر بها الاتحاد الأوروبي**

التاريخ	التطورات التاريخية
1946	الدعوة التي أطلقها رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل من جامعة زيوريخ لإقامة ولايات متحدة أوروبية
1949	وافقت فرنسا وبريطانيا ودول مجموعة البينيلوكس على إنشاء مجلس أوروبا، طالبة من الدنمارك و إيرلندا وايطاليا و النرويج وسويسر مشاركتها في إعداد ميثاقه
9 ماي 1950	يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأوروبي(توحيد إنتاج الفحم و الفولاذ)
18مارس1951	توقيع اتفاقية تأسيس الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ
25مارس1957	التوقيع على اتفاقية تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الطاقة الأوروبية النووية
1جانفي1958	اندماج الهيئة الأوروبية للفحم و الفولاذ، السوق الأوروبية المشتركة و منظمة الطاقة الأوروبية النووية لتشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية
27مارس1965	التوقيع على اتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاثة التي شكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في هيئة تنفيذية واحدة
1جويلية1968	بداية الوحدة الجمركية بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، واعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي
1جانفي1970	بدأت دول المجموعة الأوروبية انتهاج سياسة خارجية موحدة
21مارس1970	صدر قرا ر بتمويل المجموعة الأوروبية عن طريق موارد مالية خاصة بها بدلا من نظام الحصص المفروضة على الدول الأعضاء
21مارس1972	تأسيس ال ا ربطة الأوروبية للعملة تم اتخاذ الخطوة الأولى على طريق العملة الموحدة (ا ربطة عملة الثعبان)
1جانفي1973	انضمام كلا من الدانيمارك، بريطانيا وايرلندا إلى المجموعة لتصبح تسعة أعضاء
جانفي 1979	بدأ سريان تنفيذ العملة الأوروبية، وادخال الإيكو بوصفه العملة الموحدة
13مارس 1979	بدأ تطبيق النظام النقدي الأوروبي ووحدة الصرف الأوروبية
7–10 -جوان79	تم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي ومقره لوكسمبورغ
1جانفي 1981	انضمام اليونان لتصبح العضو العاشر في المجموعة الأوروبية
14جوان1985	إصلاح اتفاقيات المجموعة الأوروبية بالبدء في إلغاء مراقبة الأشخاص على الحدود
1–جانفي 1986	تم البدء بإصدار جوا ا زت السفر الأوروبية، ورفع العلم الأوروبي الأزرق
9 نوفمبر 1989	سقوط جدار برلين، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تفتح حدودها.
3 أكتوبر 1990	توحيد ألمانيا، وتوسع الجماعة بحكم الواقع.

10-9 ديسمبر 1991	المجلس الأوروبي يوافق على معاهدة الاتحاد الأوروبي) معاهدة ماستريخت
16 ديسمبر 1991	التوقيع على اتفاقيات أوروبا مع بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا،وبلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفينيا.
8فبراير 1992	التوقيع على معاهدة ماستريخت.
2جوان1992	استفتاء شعبي في الدنيمارك يرفض معاهدة ماستريخت
20سبتمبر 1992	استفتاء شعبي في فرنسا يوافق بالكاد على معاهدة ماسترخيت
6 ديسمبر 1992	رفض الانضمام الى المنطقة الاقتصادية الأوربية في استفتاء شعبي في سويسر و تعليق الإنضمام الى الاتحاد
28 نوفمبر 1993	استفتاء شعبي في النرويج يرفض الانظمام
1جانفي 1995	انضمام النمسا وفنلندا والسويد ليصبح عدد الأعضاء 15
15 مارس1999	المفوضية تستقيل في أعقاب تقرير أعدته لجنة مستقلة حول مزاعم حول سوء التسيير و الاحتيال
28 سبتمبر 2000	الناخبون الدنماركيون يرفضون عضوية اليورو في استفتاء شعبي
1جانفي 2001	اليونان تصبح العضو الثاني عشر بمنطقة اليورو
7 جوان2001	الناخبون الارلنديون يرفضون معاهدة نيس في استفتاء شعبي
14 سمبتمبر2003	الناخبون السويديون يرفضون عضوية اليورو
1ماي 2004	انظمام قبرص و التشيك استونيا المجر ولاتفيا و ليتوانيا و ملطا و بولندا سلوفاكيا و سلوفينيا الى الاتحاد ليرتفع العدد الى25 دولة
29 ماي 1 جوان2005	الناخبون الفرنسيون والهولنديون يرفضون المعاهدة الدستورية في استفتائيين شعبيين
1جانفي 2007	بلغاريا و رومانيا تصبحان الدولتين العضويين 26 و 27 في الاتحاد و سلوفينيا 13 في منطقة اليورو
12جوان2008	الناخبون الأيرلنديون يرفضون معاهدة لشبونة في استفتاء شعبي.
30جانفي2012	موافقة جميع الدول الأعضاء، عدا الجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة على معاهدة الاستقرار و التنسيق و الحوكمة

ملحق رقم 02 يوضح خريطة تطور الاندماج ألمجالي لبلدان الاتحاد الأوروبي

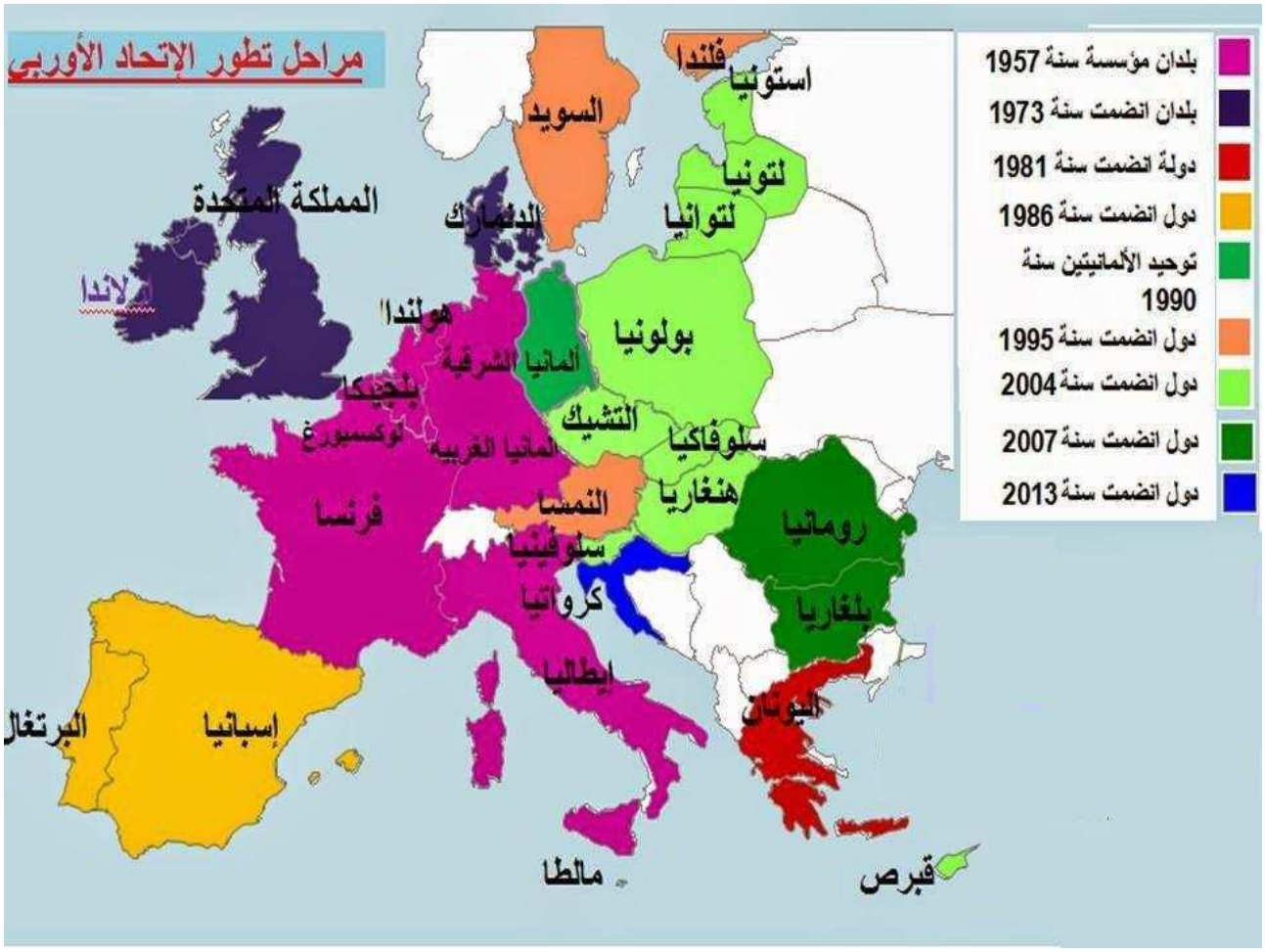

قائمة المراجع

أ / الكتب :

1 - عمر مصطفىمحمد،**التكتلات الاقتصادية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية**. القاهرة:مؤسسة طيبة لنشر و التوزيع،2014

2- محمد دحام كردي،**مستقبل الاتحاد الأوربي دراسة في التأثيرالسياسي الدولي** .**بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2013**

3 – عبد المجيد محمد توفيق،**العولمة و التكتلات الاقتصادية اشكالية للتناقض أم لتظافر في القرن الحادي و العشرين**.الاسكندرية:دار الفكر الجامعي،2013

4 – صدام مرير الجميلي،**الاتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي** الجديد.بيروت:دار المنهل البناني،2009

5 – بشارة خضر ،**عملية الاتدماج الأوربي النشأة–العقبات– التحديات المستقبلية**.أبو ظبي:مركز الامارات لدراسات **الاستراتيجية**، ط2 ،2014

6 – الجاسور ناظم عبد الواحد **"تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"** .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية

7- إبراهيم سعد الدين و أخرون،**صور المستقبل العربي** . بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1982

8 – ميشال غودي ،**الاستشراف الإستراتيجي: المشاكل و المناهج**.تر قيس الهمامي .كراس ليزبور،كراس، ط2، 2005

المجلات و المذكرات

مقدم رضا ،" **الطريق الى التكامل في أوربا** "مجلة التمويل و التنمية صادرة من صندوق النقد الدولي ،ا"لوحدة الاوربية خطوة خطوة"،العدد 51،مارس2014

أم العزيوسف المبارك حاج أحمد،**مفهوم الدراسات المستقبلية** . مجلة كلية الاقتصاد و الدراسات الاجتماعية،جامعة البحرين

مواقع الاليكترونية

- أسامة أحمد السيناريوهات أداة للتعامل مع التغيرات و الأحداث .مجلة التدريب و التقنية ،تاريخ النشر :24-04-2011 تاريخ الإطلاع 14-03-2017 على الساعة 9.00 صباحا
http://altadreeb.net/articleDetails.php?id=99&issueNo=6

- عبد اللطيف درويش **الازمة المالية اليونانية... جذورها و تداعيتها** :مركز الجزيرة للدراسات ،**الإثنين، 11 يونيو، 2012 17:02** http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261113551117990 8.html تاريخ الإطلاع 2017/03/17 على الساعة 17.00 مساءا

مراجع باللغة الأجنبية

1- **Riel Miller ,The Future of the Tertiary Education Sector :Scenarios for a learning Society.Prepared for the OECD/Japanes Seminair on the futureof Universities.Tokyo ,December11-12 -2013**

الملخص

الكلمات المفتاحية :

السيناريوهات ، التفكك ، المشاهد ، الاتحاد , الأوربي ، تكتلات إقليمية ، منظمة إ قتصادية

Mots cles

Le Scénario ,la Désintégration ,la scéne,U,E.LES Blocs régionaux, zone économique

key words

The scenario ,the Disintegration ,Viewer,European, Union ,Regional blocs,Economic Zone,

ملخص الدراسة

أنشئت المنظمات الإقليمية مع نهاية الحرب العالمية الثاني بغرض بناء الأمن الإقليمي و منع الاضطربات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية التي قد تؤدي إلى الصرعات و الحروب مستقبلا و كان من أكثر التجارب أهمية و إثارة للجدل في نفس الوقت هي التجربة الأوربية التي إنتقلت من أقل المجالات خلافا بين الأعضاء وصولا الى ما أصبح يعرف بأكبر التجارب التكاملية نجاحا في العصر الحديث .

إلا أن تزامن الأحداث و التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وتفاعل و تداخل الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية على الصعيد الداخلي و الإقليمي و كذالك العالمي مما أثر سلبا على نظريات التكامل و الاندماج التي من خلالها ساهمت في تفككه الى مشاهد ثلاثة وهي

السيناريو الأول _السيناريو الاسود

السيناريو الثاني : منظمة إقتصادية إقليمية

السيناريو الثاتث : سيناريو التكتلات الإقليمية

الملخص

Résumé de l'étude

Les organisations régionales établies à la fin de la Seconde Guerre mondiale dans le but de la construction de la sécurité régionale et de prévenir les troubles sociaux, économiques et politiques, ce qui peut conduire à la rage et les guerres dans l'avenir et a été l'une des expériences les plus importantes et controversées en même temps est l'expérience européenne qui est passé de moins les points de désaccord entre les membres inscrits à ce qui est devenu connu sous le nom des expériences les plus réussies d'intégration dans l'ère moderne.

Cependant, les événements ont coïncidé et les changements qui ont lieu sur la scène internationale et l'interaction et le chevauchement des crises économiques, le niveau interne social et politique, Kmalk régionale et mondiale ayant un impact négatif sur les théories de l'intégration et de l'intégration à travers ce qui a contribué à la désintégration des trois scènes

- **scénario I : Scénario Noir**
- **Scénario II: une organisation économique régionale**
- **scénario III: LES Blocs régionaux**

Abstract:

Regional organizations were established at the end of the Second World War in order to build regional security and prevent social, economic and political disturbances that could lead to future wars and wars. One of the most important and controversial experiences at the same time was the European experiment, To what has become known as the most successful integration experience of the modern era.

However, the coinciding events and changes taking place in the international arena and the interaction and overlap of economic, social and political crises at the internal and regional levels, as well as global, which negatively affected the theories of integration and integration through which contributed to the disintegration to the scenes of three

- **The first scenario : the Black Scenario**
- **Scenario 2: Regional Economic Organization**
- **Scenario 3: Regional blocs Scenario**